التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحصار الاممي على العراق (1990–2003)

م . م . قاسم عجاج علوان

وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: الحصار . الاثار الاقتصادية والاجتماعية. العراق

الملخص:

كان الحصار الأممي الذي فرض على العراق منذ عام 1990 واستمر حتى عام 2003. هذا الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة جاء نتيجة لاجتياح العراق للكويت في عام 1990، وأدى إلى قيود شاملة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وقد وُصف هذا الحصار بأنه أحد أطول وأشد العقوبات التي فرضت على دولة في العصر الحديث، حيث امتدت آثاره لتشمل كل جوانب الحياة اليومية للشعب العراقي

المقدمة :

كان العراق، منذ تأسيسه كدولة مستقلة، يمثل قوة إقليمية بارزة في المنطقة بفضل موارده الطبيعية، وخاصة النفط، وتنوعه الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن موقعه الجغرافي المتميز. إلا أن التوترات السياسية والتطورات الإقليمية والدولية أدت إلى عدة حروب وأزمات أثرت بشكل مباشر على مسيرة العراق وتقدمه. من بين أبرز تلك التحديات، كان الحصار الأممي الذي فرض على العراق منذ عام 1990 واستمر حتى عام 2003. هذا الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة جاء نتيجة لاجتياح العراق للكويت في عام 1990، وأدى إلى قيود شاملة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وقد وُصف هذا الحصار بأنه أحد أطول وأشد العقوبات التي فرضت على دولة في العصر الحديث، حيث امتدت آثاره لتشمل كل جوانب الحياة اليومية للشعب العراقي[1].

فرض الحصار الأممي قيوداً صارمة على استيراد وتصدير المواد الأساسية، وخاصة الغذاء والدواء، إلى جانب منع العراق من تصدير النفط إلا في إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، الذي سُمح للعراق بموجبه بتصدير كميات محدودة من النفط مقابل الحصول على بعض الاحتياجات الأساسية. إلا أن هذا البرنامج لم يكن كافياً لتلبية احتياجات الشعب العراقي، مما أدى إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحية والتعليمية والاجتماعية. على الرغم من أن الحصار كان يستهدف الحكومة العراقية بشكل أساسي، إلا أن الشعب العراقي كان الضحية الأكبر، حيث

تأثرت حياته اليومية ومستوى معيشته بشكل مباشر بسبب نقص الموارد، وارتفاع الأسعار، وانهيار البنية التحتية.

أثر الحصار على الطبقات الاجتماعية في العراق بشكل متفاوت، إذ ارتفع عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وزادت نسب البطالة، وانتشرت الأمراض نتيجة سوء التغذية ونقص الأدوية. من ناحية أخرى، أدت العقوبات إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات، حيث شهدت الطبقة المتوسطة تراجعاً ملحوظاً، فيما زاد ثراء الطبقة العليا المرتبطة بالنظام السياسي آنذاك. ومع تزايد هذه الفجوات، برزت ظواهر اجتماعية جديدة، كالهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل، إلى جانب انتشار التسول وعمالة الأطفال، وزيادة نسبة الجريمة نتيجة الظروف الاقتصادية القاسية[2].

في مجال التعليم، تسبب الحصار في تراجع مستويات التعليم في العراق بشكل كبير، حيث لم تستطع المؤسسات التعليمية تلبية احتياجات الطلاب نتيجة نقص الكتب والمعدات الأساسية وتدهور البنية التحتية. كذلك، لم يكن لدى المدرسين والمعلمين الدافع الكافي للاستمرار في التعليم، مما أدى إلى تراجع كفاءة العملية التعليمية. وبالنسبة للصحة، فقد تأثر القطاع الصحي بشدة جراء الحصار، حيث شهد نقصاً حاداً في الأدوية والمستلزمات الطبية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفاة، خاصة بين الأطفال وكبار السن.

من الناحية الاقتصادية، فرض الحصار الأممي على العراق ضغوطاً كبيرة على الاقتصاد العراقي، حيث تسبب في تضخم هائل وتدهور قيمة العملة العراقية (الدينار)، ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن العراقي بشكل كبير. فقد عانى العراق من ركود اقتصادي نتيجة عدم القدرة على تصدير النفط بالكمية المطلوبة، مما حرم البلاد من العملة الصعبة التي كانت ضرورية لاستيراد السلع والخدمات الأساسية. ورغم جهود الحكومة العراقية في ذلك الوقت للتخفيف من الآثار الاقتصادية، من خلال برامج مثل "النفط مقابل الغذاء"، إلا أن تلك البرامج لم تكن قادرة على سد العجز الحاد في موارد البلاد[3].

إشكالية البحث:

تشكل فترة الحصار الأممي على العراق (1990-2003) حقبة تاريخية مفصلية أثرت بشكل جوهري على مختلف جوانب الحياة في البلاد. فبينما كان الهدف المعلن للحصار هو تقويض قوة النظام السياسي العراقي آنذاك، كانت التأثيرات الواقعية أكثر شمولية وتعقيداً، حيث طالت المجتمع بأكمله وأثرت على مستوى معيشة المواطنين بشكل عميق. على مدار ثلاثة عشر عاماً،

واجه الشعب العراقي قيوداً اقتصادية صارمة طالت كافة مناحي الحياة اليومية، مما أدى إلى تدهور الوضع الصحي والتعليمي، وظهور فئات اجتماعية جديدة، وزيادة الفجوة بين الطبقات الاقتصادية.

من هنا، تتمحور إشكالية هذا البحث حول تحليل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للحصار على المجتمع العراقي. نسعى إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف أسهم الحصار في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية في العراق؟ وما الأدوار التي لعبتها الطبقات الاجتماعية المختلفة في ظل الظروف الاقتصادية القاسية؟ وكيف أثرت هذه الضغوط الاقتصادية على النسيج الاجتماعي؟ كذلك، ما هو تأثير الحصار على النظام التعليمي والصحي في العراق، وما هي الأساليب التي اعتمدها العراقيون لمواجهة التحديات التي فرضتها العقوبات الدولية؟

يهدف هذا البحث إلى تقديم فهم شامل لطبيعة التغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي تحت وطأة الحصار الأممي، ودراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية بعناية، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من هذه التجربة المريرة.

أهداف البحث:

- تحليل التأثير الاجتماعي للحصار :دراسة أثر الحصار الأممي على التركيبة الاجتماعية للعراق، بما في ذلك تأثيره على التعليم، والصحة، والفئات السكانية المختلفة.
- دراسة التأثيرات الاقتصادية :تحليل الأضرار الاقتصادية المترتبة على الحصار، مثل التضخم، البطالة، وتراجع البنية التحتية.
- تقييم التحديات بين الطبقات الاجتماعية :تقييم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات المختلفة خلال فترة الحصار.
- تحليل الاستجابة العراقية للحصار :استعراض الوسائل التي استخدمتها الحكومة العراقية والمجتمع المدني للتعامل مع تداعيات الحصار.

المبحث الأول

السياق التاريخي للحصار

1.1الوضع العام في العراق قبل عام 1990

قبل عام 1990، كان العراق يعيش مرحلة من القوة الإقليمية والنمو الاقتصادي السريع، إضافةً إلى تحديات سياسية داخلية وخارجية، أثّرت بعمق على مسيرته كدولة. اتسمت هذه الفترة بمظاهر ازدهار اقتصادي بفضل العائدات النفطية، إلى جانب تزايد النزعة الوطنية

والرغبة في تحقيق استقلالية تنموية وسياسية. غير أن الأوضاع الداخلية للعراق لم تكن خالية من الأزمات، حيث واجه النظام تحديات سياسية واجتماعية وتبعات حروب متعددة. سيتناول هذا القسم بنية العراق السياسية، والنمو الاقتصادي، والتغيرات الاجتماعية التي كانت ملامح بارزة في فترة ما قبل الحصار[4].

1.1.1البنية السياسية للعراق قبل 1990

شكلت بنية العراق السياسية حتى عام 1990 امتدادًا لإرث طويل من الصراع، حيث استقل العراق عن الانتداب البريطاني في عام 1932، ولكنه خضع لاحقًا لعدد من الانقلابات والتغييرات السياسية، حتى وصل حزب البعث إلى الحكم في عام 1968. بعد وصول الحزب إلى السلطة، اعتمد سياسة الاستبداد المطلق، حيث هيمن على الحكومة وأحكم سيطرته على مختلف المؤسسات الحكومية من خلال تفعيل الأجهزة الأمنية وجهاز المخابرات. واستطاع الحزب أن يخلق نوعًا من الاستقرار السياسي النسبي خلال السبعينيات بفضل مبيعات النفط، لكنه أصبح أكثر استبدادًا بعد صعود الرئيس صدام حسين إلى السلطة في عام 1979، الذي اتخذ نظامه طابعًا استبداديًا مفرطًا، مع إقصاء أي معارضة محتملة[5].

كان العراق يتمتع بعلاقات دولية معقدة، حيث سعى إلى توسيع نفوذه الإقليمي ليصبح قوة عربية مؤثرة في المنطقة، معتبراً نفسه قائداً للنضال العربي ضد النفوذ الغربي. وضمن هذه السياسة، خاض العراق حربًا طويلة مع إيران بين عامي 1980 و1988، وهي الحرب التي خلفت خسائر بشرية ومادية ضخمة، وأثرت بعمق على المجتمع والاقتصاد العراقي، واستنزفت موارده على حساب التنمية. كما كان لنظام الحكم نهجٌ استبدادي في إدارة القضايا الداخلية، إذ قام بتصفية عدد من المعارضين، واحتواء المجموعات الإثنية المختلفة، خاصة الأكراد، باستخدام القوة والقمع. وقد تركز الحكم حول مجموعة ضيقة من النخب، مع محدودية في الانفتاح الديمقراطي، مما جعل النظام السياسي يعتمد بشكل كبير على سياسات القمع لفرض السيطرة وبناء الحكم الأحادي.

1.1.2البنية الاقتصادية للعراق قبل 1990

كان الاقتصاد العراقي يتمتع بقوة ملحوظة في مرحلة ما قبل الحصار، خاصة بفضل ثروة النفط الهائلة. مع اكتشاف النفط واستثماره، تحول العراق إلى أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم، حيث ساهمت عائداته في بناء بنية تحتية متقدمة على صعيد التعليم والصحة والمشروعات العامة. وساعدت عائدات النفط على تمويل مشاريع تطوير واسعة في مختلف

المجالات، بما في ذلك البنية التحتية وقطاع الصناعة والخدمات العامة. وارتكز الاقتصاد العراقي بشكل كبير على قطاع النفط، الذي ساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي وموّل جزءًا كبيرًا من الموازنة الحكومية[6].

رغم هذه الثروة، كانت هناك نقاط ضعف في الاقتصاد العراقي، أبرزها اعتماده الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما جعله عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط. ومع بداية الحرب مع إيران، بدأت تتزايد الحاجة إلى تخصيص جزء كبير من الموارد المالية للإنفاق العسكري، وهو ما أثقل كاهل الدولة وساهم في زيادة المديونية الخارجية، حيث لجأ العراق إلى الاقتراض من دول الخليج ومنظمات مالية دولية لدعم جهوده الحربية. في نهاية الحرب، وجد العراق نفسه في وضع اقتصادي هش، مع ديون متراكمة ونقص في الموارد المالية، مما جعله يسعى للحصول على إعفاءات ديون من دول الخليج، التي كانت قد قدمت دعمًا ماليًا ضخمًا للعراق أثناء الحرب، إلا أن الخلافات المالية بين العراق والكويت حول أسعار النفط وأسلوب الإنتاج كانت أحد الدوافع التي أدت لاحقًا إلى اجتياح العراق للكويت عام 1990.

1.1.3البنية الاجتماعية للعراق قبل 1990

تميز العراق بتنوع اجتماعي وثقافي واسع يشمل العرب، الأكراد، التركمان، والأقليات الأخرى مثل الآشوريين، واليزيديين، والصابئة، مما أضفى على البلاد هوية ثقافية واجتماعية متنوعة. وبرغم التعددية، ظلت الحكومة تعتمد سياسة مركزية صارمة في إدارة شؤون البلاد، وخاصة في المناطق التي تقطنها الأقليات الإثنية. ونظراً للتوجه القومي لحزب البعث، حاول النظام فرض سياسة تعريب في بعض المناطق التي يقطنها الأكراد، مما أدى إلى توتر العلاقات مع هذه الجماعات، خاصة مع القمع المتكرر للانتفاضات الكردية، أبرزها حملة الأنفال في الثمانينيات، التي شهدت نزوحًا جماعيًا وتدميرًا كبيرًا للقرى الكردية[7].

شهدت فترة ما قبل 1990 نوعاً من الاستقرار النسبي في البنية الاجتماعية العامة، حيث أدى التحسن الاقتصادي الناتج عن عائدات النفط إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسيع الطبقة الوسطى التي استفادت من سياسات التعليم المجاني والرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، ازداد تمركز الثروة والنفوذ السياسي بين أفراد معينين في الطبقة الحاكمة، خاصة من المقربين من القيادة السياسية. وبرغم أن بعض القطاعات الاجتماعية تمكنت من تحسين مستوى معيشتها، فإن الفئات الريفية لم تستفد بشكل كبير من التنمية، إذ ظلت معدلات الفقر مرتفعة نسبياً في بعض المناطق النائية.

وفي السياق نفسه، ساهمت الحرب مع إيران في تعزيز الشعور الوطني وتعميق الانقسام الاجتماعي، حيث أصبح المجتمع منغلقًا ومتمحورًا حول "التوجه الوطني" الذي سعى النظام لتأسيسه وتوظيفه كأداة لدعم السلطة، بما في ذلك التعبئة ضد أي جماعات معارضة تُعتبر تهديدًا لأمن الدولة. وبالإضافة إلى الصراعات الداخلية، أدى النزاع الطائفي إلى زيادة التوتر بين الفئات المختلفة في المجتمع، إذ شهد العراق تمييزاً طائفياً في توزيع المناصب والنفوذ داخل الحكومة.

1.1.4التحولات الديموغرافية والحضرية

شهد العراق تحولًا ديموغرافيًا ملحوظًا في فترة ما قبل 1990، مع تزايد عدد سكانه بشكل ملحوظ وتركّز النسبة الكبرى منهم في المناطق الحضرية، وخاصة في العاصمة بغداد. حيث أدى تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن إلى تغيير في البنية السكانية، وتعاظم الضغط على البنية التحتية الحضرية في هذه المناطق. واستجابةً لذلك، نفذت الحكومة مشاريع ضخمة في مجالات النقل والإسكان، إلا أن تلك المشاريع لم تستطع تلبية الطلب المتزايد في ظل النمو السكاني السريع والضغط على الخدمات العامة[8].

وفي الوقت ذاته، أدى توسع الحروب والنزاعات الداخلية إلى ظهور مجتمعات نزوح مؤقتة ودائمة، حيث شهدت المناطق الشمالية نزوح السكان بسبب القصف والعمليات العسكرية في المناطق الكردية، مما أدى إلى اضطراب إضافي في البنية الاجتماعية.

1.1.5النظام التعليمي والبنية الصحية

بفضل العائدات النفطية، تبنت الحكومة العراقية برامج تعليمية طموحة شملت التعليم المجاني والتوسع في بناء المدارس والجامعات في المدن العراقية المختلفة. وأصبح العراق يُعرف بامتلاك أحد أفضل أنظمة التعليم في المنطقة، مع ارتفاع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وإنتاج كوادر علمية مؤهلة في شتى المجالات. كما شهدت البنية الصحية تطورًا ملحوظًا، حيث قامت الحكومة بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية، وأصبحت الرعاية الصحية شبه مجانية ومتاحة لمعظم فئات الشعب.

غير أن هذه المكتسبات لم تصمد طويلاً، إذ تأثرت سلبًا خلال الحرب مع إيران، حيث تم توجيه جزء كبير من الموارد المالية إلى دعم المجهود الحربي، مما أضعف من قدرة الدولة على الاستمرار في دعم التعليم والصحة بنفس الوتيرة. كما بدأت تظهر تحديات مرتبطة بجودة التعليم

والصحة، حيث أصبحت الكوادر المهنية تضطر إلى العمل في بيئات تفتقر إلى الموارد، وهو ما مهد لاحقًا للتدهور السريع في هذه القطاعات بعد فرض الحصار[9].

1.2الأسباب والمبررات لفرض الحصار

شكل الحصار الأممي الذي فرض على العراق في أعقاب اجتياحه للكويت في أغسطس 1990 منعطفًا حاسمًا في تاريخ العراق الحديث. جاءت العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية التي فرضها مجلس الأمن الدولي كإجراء جماعي للرد على تصرفات النظام العراقي في ذلك الوقت، لكنها كانت ذات تداعيات واسعة أثرت على كل جوانب الحياة في العراق لعقد كامل. تضمنت أسباب الحصار مجموعة من الدوافع السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي صاغتها الأمم المتحدة والقوى العالمية كتبرير لهذه الإجراءات، مما جعل الحصار أطول وأشد العقوبات الاقتصادية المفروضة على دولة في العصر الحديث[10].

1.2.1الغزو العراقي للكويت

كانت نقطة الانطلاق لفرض العقوبات الشاملة هي الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، وهو الهجوم الذي أثار صدمة المجتمع الدولي وأدى إلى إدانة واسعة، نظرًا لأن العراق تجاوز حدوده واحتل دولة عضوًا في الأمم المتحدة وعضوًا في مجلس التعاون الخليجي. تذرعت الحكومة العراقية بأن الكويت قامت بسرقة نفط عراقي من حقل الرميلة الحدودي، واتهمت الكويت بالتلاعب بأسعار النفط من خلال زيادة الإنتاج، مما أدى إلى هبوط الأسعار وتكبيد العراق خسائر مالية. جاء هذا الغزو بعد فترة طويلة من التوتر بين البلدين، حيث كانت هناك خلافات عميقة حول الحدود المشتركة، والأوضاع المالية للعراق بعد حربه الطويلة مع إيران.

أدت المطالب العراقية إلى توتر حاد في العلاقات بين العراق والكويت، حيث طلب العراق من الكويت مساعدات مالية وإلغاء ديون الحرب التي كانت العراق قد اقترضها لدعم جهوده خلال الحرب الإيرانية العراقية. ومع عدم استجابة الكويت لهذه المطالب، تصاعدت الأمور إلى مستوى الغزو. من منظور القيادة العراقية، كان هذا الإجراء يهدف إلى استعادة ما اعتبروه "حقوق العراق" وتحقيق الهيمنة على منطقة الخليج الاستراتيجية، مما كان سيمنح العراق سيطرة أكبر على مصادر النفط العالمية[11].

1.2.2رد الفعل الدولي على الغزو

كان رد الفعل العالمي حاسمًا وسريعًا. ففي غضون أيام من الغزو، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 660 الذي يدين الغزو ويطالب بانسحاب العراق الفوري وغير المشروط من الكويت.

هذا القرار أعقبه سلسلة من القرارات اللاحقة التي وسعت نطاق العقوبات على العراق. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من بين أبرز الدول التي قادت هذا التحرك، مدفوعة بمخاوف من زعزعة استقرار المنطقة النفطية التي تعتمد عليها الاقتصادات العالمية بشكل كبير. كذلك، ساهمت الدول المجاورة، خاصة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، في تشديد الضغط الدولي على العراق، حيث خشيت تلك الدول من توسع النفوذ العراقي.

تضمنت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن قرارات تهدف إلى شل قدرة العراق الاقتصادية، حيث فرضت حظرًا شاملاً على تجارة العراق الخارجية، ومنعته من تصدير النفط أو استيراد السلع الضرورية. وازدادت حدة العقوبات بمرور الوقت مع إصدار القرار 661،[12] الذي كان حجر الزاوية في تطبيق عقوبات اقتصادية صارمة. كانت هذه العقوبات غير مسبوقة من حيث نطاقها وصرامتها، حيث شملت حظرًا كاملاً على صادرات العراق وارداته، إضافة إلى تجميد الأصول العراقية في الخارج، مما جعل العراق معزولًا عن العالم.

1.2.3المخاوف من برامج التسلح العراقية

بالإضافة إلى الغزو، برزت مخاوف المجتمع الدولي من برامج التسلح العراقية باعتبارها سببًا إضافيًا للعقوبات. فقد عمل العراق خلال الثمانينات على تطوير برامج لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما كان يسعى للحصول على قدرات نووية. وجاءت هذه المخاوف متصاعدة بعد استخدام العراق للأسلحة الكيميائية خلال الحرب مع إيران، حيث أظهر النظام العراقي استعداده لاستخدام هذه الأسلحة بشكل واسع.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية في فبراير 1991، صدر القرار 687 [13]الذي نص على ضرورة تفكيك برامج الأسلحة العراقية، وإنشاء لجنة خاصة (UNSCOM) للإشراف على تدمير مخزوناته من أسلحة الدمار الشامل، وضمان عدم إعادة تأسيس هذه البرامج. وكانت هذه المخاوف من تطوير العراق لأسلحة نووية أو كيميائية أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار العقوبات حتى بعد انسحاب العراق من الكويت. وقد مثل هذا القرار تحوّلًا في أهداف الحصار من مجرد الرد على الغزو إلى منع العراق من امتلاك قدرات عسكرية تهدد الأمن الإقليمي[14].

1.2.4الأهداف السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها

لم يكن الحصار المفروض على العراق مجرد إجراء عقابي أو رد فعل على الغزو، بل جاء أيضًا ليعكس أهدافًا سياسية واستراتيجية للولايات المتحدة والدول الكبرى. كانت الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث شكلت نهاية الحرب

الباردة فرصة للتحكم في الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد العالمي الكبير على النفط. كما كان يهدف الحصار إلى تقويض قوة النظام العراقي واستنزاف موارده، وإضعاف قدرته على أن يصبح قوة إقليمية مهيمنة يمكن أن تهدد مصالح الدول الغربية وحلفائها في المنطقة[15].

رأت الولايات المتحدة في الحصار وسيلة لفرض عزل اقتصادي وسياسي على العراق، بما يضعف النظام السياسي ويحد من قدرته على تشكيل تهديد مستقبلي. كما أن استمرار العقوبات كان يعكس هدفًا غير معلن للضغط على النظام العراقي لدفعه نحو الإصلاحات السياسية أو تغيير النظام، مما جعل الحصار وسيلة من وسائل الضغط النفسي والسياسي المستمر. وعلى الرغم من أن العديد من الدول كانت ترى في الحصار أداة لضمان الأمن الإقليمي، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها اعتبروه وسيلة لتحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة بما يتماشى مع مصالحهم الاستراتيجية.

1.2.5تبرير الحصار من منظور القانون الدولي

كان مجلس الأمن الدولي قد لجأ إلى فرض العقوبات كإجراء قانوني بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يخول للمجلس اتخاذ إجراءات في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين. وقد تم تبرير الحصار باعتباره جزءًا من سلسلة من التدابير للحفاظ على السلم في منطقة الخليج العربي، ومنع أي محاولات للهيمنة الإقليمية. وقد رأى المجتمع الدولي أن غزو العراق للكويت يمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، مما استوجب اتخاذ إجراءات عقابية لمنع مثل هذه الأعمال العدائية.

أثار الحصار أيضًا جدلاً قانونيًا وأخلاقيًا واسعًا. حيث رأى بعض الخبراء أن العقوبات الجماعية التي طالت الشعب العراقي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان، وأنها تجاوزت الهدف المعلن المتمثل في الضغط على النظام العراقي. كما أن طبيعة العقوبات الشاملة التي طالت جوانب عديدة من الحياة اليومية للعراقيين أدت إلى انتقادات واسعة من قبل منظمات حقوق الإنسان، حيث رأى الكثيرون أن الحصار لم يكن يتماشى مع الأهداف الإنسانية المعلنة[16].

1.2.6الأهداف الاقتصادية وراء العقوبات

لعبت الدوافع الاقتصادية دورًا ضمنيًّا في استمرار العقوبات لفترة طويلة. كانت المنطقة الخليجية ذات أهمية استراتيجية كبيرة، ليس فقط للولايات المتحدة، بل أيضًا للدول الغربية الأخرى التي تعتمد على النفط بشكل كبير. بعد غزو العراق للكويت، كانت هناك مخاوف من أن

يحاول العراق السيطرة على المزيد من الحقول النفطية، وبالتالي تشكيل تهديد على استقرار سوق النفط العالمية. وكان فرض الحصار يمنع العراق من استخدام موارده النفطية لتطوير قدراته العسكرية أو دعم نفوذه الإقليمي.

في الوقت ذاته، أتاحت العقوبات فرصة للشركات الغربية للسيطرة على إمدادات النفط من دول أخرى في المنطقة، مما زاد من الاعتماد على نفط السعودية ودول الخليج الأخرى. وبفضل العقوبات، تمكنت هذه الدول من استعادة حصصها السوقية التي فقدتها لصالح العراق خلال الثمانينات، مما عزز من نفوذها في سوق النفط العالمية.

1.3أهداف الحصار وآليات تطبيقه

كان الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق عقب غزو الكويت في أغسطس 1990 يتمتع بأهداف واضحة ومعلنة، لكنه أُعقِد بطموحات وأهداف إضافية سياسية واستراتيجية لم تُذكر رسميًا. وفي ضوء تنفيذ الحصار، تبنت الأمم المتحدة وشركاؤها مجموعة من الآليات الصارمة لضمان التطبيق الكامل للعقوبات، ما جعل الحصار واحدًا من أشد العقوبات الاقتصادية شمولية في العصر الحديث. في هذا القسم، سيتم استعراض الأهداف المتعددة للحصار، إلى جانب الآليات والوسائل التي اعتمدها المجتمع الدولي لتطبيقه بفعالية[17].

1.3.1الأهداف المعلنة للحصار

كانت الأهداف الأساسية للحصار الأممي على العراق تندرج ضمن عدة جوانب، جميعها تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الردع الأمني والسياسي وضمان استقرار منطقة الخليج التي تعتمد عليها الاقتصاديات العالمية بشكل كبير.

أ. إجبار العراق على الانسحاب من الكويت

أول وأهم الأهداف المعلنة للحصار كان إجبار العراق على الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت. عندما غزا العراق الكويت، أصدر مجلس الأمن قرارًا عاجلاً (القرار رقم 660) يدين فيه هذا الغزو ويطالب العراق بسحب قواته فورًا. وُضعت العقوبات كوسيلة ضغط اقتصادي وسياسي لإجبار الحكومة العراقية على الانسحاب من الكويت، وتم تشديد العقوبات كلما رفض العراق الاستجابة لهذه المطالب. وقد كان الهدف الأساسي يتمثل في إعادة الكويت كدولة ذات سيادة وإنهاء الاحتلال العراقي فيها[18].

ب. الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي

رأت القوى العالمية، خاصة الولايات المتحدة وحلفاؤها، أن استيلاء العراق على الكويت يشكل تهديداً كبيراً للاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج. كان الهدف الأساسي في هذا السياق يتمثل في منع أي توسع مستقبلي للعراق ومنع سيطرته على الكويت والموارد النفطية الهائلة الموجودة فيها، حيث كانت السيطرة على هذه الموارد من شأنها تعزيز قوة العراق وتوسيع نفوذه الإقليمي، مما قد يؤثر على الأمن في المنطقة. وبذلك، فإن الحصار كان يُعتبر وسيلة لتقييد قدرة العراق على إعادة بناء جيشه أو توسيع طموحاته الإقليمية.

ج. تقويض قوة النظام العراقي العسكرية

أرادت الأمم المتحدة ودول التحالف أن تؤدي العقوبات إلى إضعاف القوة العسكرية للنظام العراقي، خاصة أن العراق كان يمتلك واحدًا من أكبر الجيوش في المنطقة ولديه مخزون كبير من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. كان الهدف الرئيسي للحصار هو ضمان عدم قدرة العراق على استخدام جيشه وعتاده العسكري لتهديد جيرانه أو تحدي القوى الغربية. ولهذا السبب، تضمنت قرارات الحصار منع وصول المعدات العسكرية إلى العراق، وتدمير أو تقييد وصول العراق إلى المواد التي يمكن استخدامها لتطوير الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل[19].

د. منع العراق من تطوير أسلحة دمار شامل

خلال الثمانينيات، سعى العراق بقوة لتطوير برامج لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ووردت معلومات استخباراتية عن مساعيه للحصول على أسلحة نووية. عقب غزو الكويت، أعربت الدول الغربية عن قلقها البالغ من احتمال حصول العراق على قدرات نووية في المستقبل. وبالتالي، كان أحد الأهداف الرئيسية للحصار هو منع العراق من الحصول على المواد أو التقنيات التي يمكن استخدامها لتطوير أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، مع إلزام العراق بتفكيك ما لديه من هذه البرامج تحت إشراف لجنة خاصة من الأمم المتحدة[20].

1.3.2الأهداف غير المعلنة للحصار

إلى جانب الأهداف المعلنة رسميًا، كانت هناك أيضًا أهداف غير معلنة، تندرج ضمن نطاق الأهداف الاستراتيجية لبعض الدول الكبرى.

أ. تقليل نفوذ العراق الإقليمي

من خلال العقوبات، سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تقليل قدرة العراق على لعب دور مؤثر في منطقة الشرق الأوسط. كانت العراق في تلك الفترة يُعتبر خصمًا استراتيجيًا للدول الغربية،

حيث سعى إلى توسيع نفوذه الإقليمي ليصبح قائدًا في العالم العربي. وقد رأت القوى الغربية في الحصار وسيلة لإضعاف العراق وتقليل تأثيره على دول الخليج وعلى الوضع السياسي في الشرق الأوسط.

ب. تعزيز اعتماد المنطقة على الولايات المتحدة وحلفائها

سعت الولايات المتحدة من خلال الحصار إلى تعزيز اعتماد دول الخليج على الدعم العسكري والأمني الأمريكي. كان فرض الحصار وتشديده وسيلة لتأكيد الحاجة إلى وجود عسكري أمريكي في المنطقة لضمان الأمن والاستقرار، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة تعزيز دورها كحامٍ للمنطقة، مما فتح المجال لبناء قواعد عسكرية طويلة الأمد في دول الخليج، خاصة في السعودية والكويت[21].

1.3.3آليات تطبيق الحصار

لضمان تطبيق الحصار، اتخذ المجتمع الدولي خطوات شاملة لضمان عدم تمكن العراق من الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها لتسيير اقتصاده وجيشه. تضمنت هذه الخطوات آليات تنفيذية وإجرائية وضعت ضغوطًا كبيرة على العراق.

أ. قرارات مجلس الأمن

بدأ تطبيق الحصار بقرارات مجلس الأمن المتتالية، بدءًا من القرار 661 الذي فرض حظرًا على جميع الصادرات والواردات العراقية باستثناء بعض المواد الغذائية والأدوية، وتلاه القرار 687 الذي أقر بضرورة تفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. كانت هذه القرارات تتميز بشموليتها وصارم، حيث نصت على وضع العراق تحت المراقبة المستمرة، وكان من ضمنها إنشاء "لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش(UNSCOM) "، التي كُلفت بمهمة تفتيش المنشآت العراقية والتحقق من تدمير البرامج المحظورة[22].

ب. حظر التجارة الخارجية

فرضت الأمم المتحدة حظرًا شاملاً على التجارة الخارجية للعراق، حيث تم تقييد الصادرات والواردات بالكامل. مُنع العراق من تصدير النفط أو استيراد المواد الأساسية دون الحصول على موافقة مسبقة، كما تم فرض قيود على حركة الأموال العراقية بالخارج. كانت هذه الإجراءات تهدف إلى منع العراق من توليد أي إيرادات من التجارة، وبالتالي شل قدرته الاقتصادية. كان من النادر السماح بأي استثناءات إلا من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي أقر لاحقًا لتخفيف آثار الحصار على الشعب العراقي[23].

ج. الحظر الجوي والبحري

تم فرض حظر على حركة الطيران العراقي عبر الأجواء الدولية، وحظر بحري فرضته دول التحالف لمنع العراق من الاستيراد والتصدير عبر الموانئ، وذلك من خلال دوريات جوية وبحرية. وكانت هذه الآليات تهدف إلى إغلاق جميع منافذ العراق، وضمان التزامه الكامل بالعقوبات.

د. برنامج "النفط مقابل الغذاء"

بسبب الضغوط الدولية المتزايدة والانتقادات الإنسانية، اعتمدت الأمم المتحدة برنامج "النفط مقابل الغذاء" في عام 1995 كآلية لتخفيف تأثير الحصار على الشعب العراقي، حيث تم السماح للعراق بتصدير كمية محدودة من النفط مقابل استخدام العائدات لتوفير المواد الغذائية والأدوية. ومع ذلك، كانت هذه الآلية خاضعة لإشراف دولي صارم، حيث كان على العراق تقديم قوائم بالاحتياجات، وكانت العائدات تُودع في حسابات تحت إشراف الأمم المتحدة، ما جعلها خطوة للسيطرة المالية على النظام العراقي[24].

1.3.4الرقابة الدولية على الأسلحة

تم إنشاء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش(UNSCOM) ، التي أُسندت إليها مهمة تفتيش المنشآت العسكرية والعلمية العراقية والتأكد من تدمير قدرات أسلحة الدمار الشامل، وفرض حظر طويل الأمد على إنتاج أو استيراد الأسلحة. كما تلا ذلك إنشاء هيئة لاحقة (UNMOVIC)لتقوم بنفس المهام، مما جعل العراق تحت رقابة عسكرية دقيقة حدّت من إمكانياته الدفاعية.

1.3.5الآليات المالية والإدارية

اعتمدت الأمم المتحدة على آليات مالية صارمة لتطبيق الحصار، حيث قامت بتجميد الأصول العراقية في الخارج، وتقييد استخدام العراق للموارد المالية. فكل الأموال المستحصلة من برنامج النفط مقابل الغذاء كانت تُوضع في حسابات تحت إشراف الأمم المتحدة لضمان عدم استخدامها في أغراض عسكرية. كما تضمنت الآليات الإدارية فرض حظر شامل على التكنولوجيا والمواد التي يمكن استخدامها لتطوير البرامج العسكرية.

المبحث الثاني

الأثر الاجتماعي للحصار على المجتمع العراقي

أدى الحصار الأممي المفروض على العراق إلى تغييرات اجتماعية جذرية أثرت بشكل مباشر على المجتمع العراقي، حيث امتدت الآثار لتشمل الفئات السكانية المتنوعة، وساهمت في إعادة

تشكيل بنية المجتمع، ما انعكس على مستويات التعليم والصحة والدخل الفردي وتوزيع الطبقات الاجتماعية. سنناقش في هذا المبحث تأثير الحصار على التركيبة الاجتماعية، والعلاقات الطائفية، وأدوار الأسرة، ومستوى معيشة الأفراد.

2.1البنية الاجتماعية وتأثير الحصار

قبل الحصار الأممي الذي فُرض على العراق عام 1990، كان المجتمع العراقي يمتلك بنية اجتماعية متنوعة وشاملة تضم مختلف الطبقات والفئات. فقد شهد العراق نموًا اجتماعيًا نتيجة لمستويات المعيشة المرتفعة نسبيًا، وانتشار التعليم المجاني، وتطور البنية التحتية الصحية والتعليمية، إلا أن العقوبات المفروضة أعادت تشكيل هذه البنية الاجتماعية بشكل عميق، حيث أسهمت في تزايد الفجوة بين الطبقات، وتفكك البنية الاقتصادية للطبقة المتوسطة، وظهور تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة[25].

2.1.1تراجع الطبقة المتوسطة وظهور الفقر المدقع

أثرت العقوبات الاقتصادية على الطبقة المتوسطة التي كانت تمثل شريحة واسعة من المجتمع العراقي، حيث تراجعت مستويات المعيشة بشكل ملحوظ بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي والتضخم الكبير الذي شهده الاقتصاد. قبل الحصار، كانت الطبقة المتوسطة العراقية تضم المهنيين مثل الأطباء، والمعلمين، والمهندسين، وكانت تمتاز بوضع اجتماعي مستقر إلى حد كبير. ولكن الحصار أدى إلى تآكل الرواتب الحكومية، ما جعل رواتب الموظفين غير كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما أدى إلى انحدار تدريجي للطبقة المتوسطة إلى مستويات معيشية أقل[26].

اضطرت العديد من الأسر ذات الدخل المتوسط إلى اللجوء لوسائل أخرى للبقاء على قيد الحياة، كبيع الممتلكات، أو العمل في وظائف متواضعة لا تتناسب مع مستوى تعليمهم ومهاراتهم. وقد أفضى ذلك إلى تفكك الطبقة المتوسطة وتدهور وضعها الاقتصادي، الأمر الذي جعل الفقر المدقع ينتشر بصورة غير مسبوقة، حيث عانت نسبة كبيرة من المجتمع من انعدام الأمن الغذائي ونقص الاحتياجات الأساسية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الفقر في العراق.

2.1.2إعادة توزيع الثروة والفجوة بين الطبقات

خلال فترة الحصار، ظهرت طبقة جديدة من الأثرياء الذين استفادوا من انعدام القوانين الاقتصادية المنظمة، واستفادوا من علاقاتهم مع النظام الحاكم لتأمين الاحتكار والتحكم في السوق السوداء. تركزت هذه الطبقة حول شبكات النفوذ السياسي والتجاري المرتبطة بالنظام،

ما أتاح لهم وصولًا إلى السلع التي يحتاجها الشعب العراقي بصورة حصرية. أدت هذه الظاهرة إلى زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، حيث تراكمت الثروة في أيدي شريحة صغيرة، في الوقت الذي تراجعت فيه دخول غالبية العراقيين[27].

هذا التوزيع غير العادل للثروة أدى إلى تزايد شعور الإحباط لدى الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي كانت تعاني من تضاؤل الدخل وانعدام الموارد الأساسية. كما أسهمت هذه الفجوة في تعزيز عدم المساواة، حيث بات العراقيون ينقسمون بشكل كبير بين قلة مستفيدة من الوضع الاقتصادي المتردي وأغلبية تعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية، مما أثر على استقرار المجتمع وخلق توترات اجتماعية متزايدة.

2.1.3ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الضغوط على الأسر

شهدت فترة الحصار ارتفاعًا حادًا في معدلات البطالة، حيث توقف عدد كبير من المصانع والمشاريع الحكومية بسبب نقص المواد الأولية والمعدات الناتج عن العقوبات. كان هذا الوضع له تأثير مباشر على الأسر العراقية، حيث أصبح العديد من أرباب الأسر غير قادرين على تأمين دخل ثابت لتلبية احتياجات عائلاتهم. وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة البطالة الهيكلية، إذ فقدت الفئات العاملة وظائفها ووجدت نفسها في وضع مالي صعب، خاصة مع غياب شبكات الأمان الاجتماعي[28].

كانت هذه الضغوط تمثل تحديًا كبيرًا للعائلات التي كانت تعتمد بشكل كامل على دخل الفرد الرئيسي، ما أدى إلى تفكك بعض الأسر، وزيادة نسبة الطلاق، وانتشار ظواهر مثل التسول وعمالة الأطفال. اضطر العديد من الأطفال للعمل في وظائف غير آمنة لإعالة أسرهم، ما أدى إلى حرمانهم من التعليم وزيادة معدلات التسرب المدرسي.

2.1.4تراجع التعليم والرعاية الصحية

قبل فرض الحصار، كان النظام التعليمي والصحي في العراق من الأنظمة الرائدة في المنطقة، حيث توفر التعليم المجاني والرعاية الصحية الشاملة. ولكن بعد الحصار، انهارت هذه البنية بشكل متسارع نتيجة لانعدام الموارد وارتفاع تكاليف الصيانة وتراجع الدعم الحكومي. أدى التضخم إلى نقص حاد في الكتب والمستلزمات الدراسية، كما تراجعت أجور المعلمين، مما اضطر العديد منهم إلى العمل في وظائف بديلة لتأمين معيشتهم، ما أثر بشكل كبير على جودة التعليم في البلاد[29].

أما القطاع الصحي، فقد عانى من نقص في الأدوية والمعدات الطبية الأساسية، وانتشرت الأمراض بسبب ضعف الرعاية الصحية وانعدام الخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك، زادت معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال وكبار السن، كما انتشرت أمراض مثل سوء التغذية والأمراض المعدية التي كان يمكن الوقاية منها في الظروف العادية.

2.1.5التحولات في الدور التقليدي للأسرة العراقية

كان للحصار أيضًا تأثيرات عميقة على دور الأسرة العراقية، حيث اضطرت العديد من النساء للخروج إلى سوق العمل للمساهمة في تأمين دخل إضافي لأسرهن، خاصة مع تراجع دخل الرجل وارتفاع تكاليف المعيشة. أسهمت هذه الظاهرة في تغيير أدوار المرأة والرجل في الأسرة، وأثرت على العلاقات العائلية التقليدية، حيث أصبحت المرأة العراقية تشارك بشكل أكبر في الحياة الاقتصادية، لكنها تواجه تحديات اجتماعية نتيجة الظروف الاقتصادية القاسية[30].

كما أسهمت هذه التغيرات في زيادة الضغط على الأسرة، ما أدى إلى بروز مشاكل اجتماعية عدة مثل العنف الأسري وارتفاع حالات الطلاق، حيث أصبحت الأسر العراقية تواجه ضغوطًا كبيرة نتيجة نقص الموارد وانتشار البطالة.

2.1.6ظهور الظواهر الاجتماعية السلبية

أدت الظروف الاقتصادية الصعبة إلى بروز ظواهر اجتماعية سلبية لم تكن شائعة في المجتمع العراقي قبل الحصار، حيث بات التسول وعمالة الأطفال ظاهرتين شائعتين في الشوارع والمدن العراقية. انتشرت هذه الظواهر نتيجة لفقدان الكثير من الأسر لمصدر دخلها واضطرارها لإرسال أطفالها للعمل في وظائف شاقة وغير آمنة.

كما ارتفعت معدلات الجريمة نتيجة لزيادة الفقر واليأس، حيث شهدت البلاد تزايدًا في جرائم السرقة والنصب والاحتيال، إضافة إلى تزايد ظواهر كالتهريب والاتجار غير المشروع في السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود. انعكست هذه الظواهر سلبًا على الأمن المجتمعي، وأدت إلى تدهور القيم الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، مما أثر على استقرار المجتمع العراقي[31].

2.1.7تأثير الحصار على الهوية والقيم الاجتماعية

أدى الحصار إلى تآكل القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت تحكم العلاقات بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع العراقي. في ظل انعدام الموارد وصعوبة العيش، تأثرت الهوية الاجتماعية العراقية، حيث ظهر نوع من الانكفاء الفردي والاعتماد على النفس بدلًا من الروابط العائلية والاجتماعية التي كانت سائدة. أسهم الفقر وضغوط الحياة في تراجع قيم التكاتف

والمساعدة المتبادلة، وظهرت حالات من الانعزالية واللجوء إلى شبكات دعم خاصة، كالعشيرة أو الطائفة.

كما أثرت هذه التغيرات على التعايش بين المكونات الاجتماعية في العراق، حيث زادت التوترات الطائفية والعرقية نتيجة للضغوط الاقتصادية والسياسية. أدى ضعف الدولة وغياب دورها إلى تركيز الأفراد على الهويات الفرعية، ما أثر سلبًا على النسيج الاجتماعي العام وخلق حالة من التوتر بين الفئات المختلفة[32].

2.2التأثير على الصحة والتعليم

أدى الحصار الأممي المفروض على العراق منذ عام 1990 إلى تدهور كبير في قطاعات حيوية كان لها دور أساسي في استقرار المجتمع وتنميته، وعلى رأسها القطاعان الصحي والتعليمي. حيث عانى هذان القطاعان من نقص حاد في الموارد والمستلزمات الأساسية، مما أدى إلى انهيار مستويات الخدمة، وتدهور الحالة الصحية والتعليمية للسكان. في هذا القسم، سنناقش كيف أثر الحصار على الخدمات الصحية والتعليمية، والتحديات التي واجهها كلا القطاعين في ظل القيود الاقتصادية والسياسية الصارمة.

2.2.1التأثير على الصحة

قبل فرض الحصار، كان العراق يمتلك بنية صحية متقدمة نسبيًا مقارنة بدول المنطقة، بفضل الاستثمارات الضخمة التي كانت توجه لهذا القطاع، إلا أن فرض العقوبات أدى إلى نقص شديد في الأدوية والمعدات الطبية وارتفاع معدلات الأمراض والوفيات.

أ. نقص الأدوية والمستلزمات الطبية

كانت العقوبات الاقتصادية تفرض قيودًا مشددة على استيراد الأدوية والمعدات الطبية، ما أدى إلى نقص حاد في الأدوية الأساسية واللقاحات الضرورية، واضطرت المستشفيات إلى استخدام أدوية منتهية الصلاحية أحيانًا أو الاعتماد على بدائل غير فعالة. انعكس هذا الوضع على حياة المرضى، خاصة الأطفال وكبار السن الذين لم يتمكنوا من الحصول على العناية اللازمة. كما عانى مرضى الأمراض المزمنة، مثل السكري وأمراض القلب والكلى، من تدهور في حالتهم الصحية نتيجة عدم توفر الأدوية اللازمة لعلاجهم[33].

ب. تدهور جودة الخدمات الصحية

نتيجة لنقص الأدوية والمستلزمات، لم تستطع المستشفيات والمراكز الصحية توفير الرعاية اللازمة، وتفاقم الوضع مع تدهور البنية التحتية الصحية التي أصبحت غير قادرة على تلبية

احتياجات المرضى. كان للأطباء والممرضين دور كبير في التعامل مع هذه الظروف، لكنهم واجهوا ضغوطًا متزايدة مع نقص الموارد وتدني أجورهم. أدى هذا الوضع إلى هجرة الكثير من الكوادر الطبية بحثًا عن فرص أفضل خارج العراق، مما زاد من ضعف القطاع الصحي.

ج. زيادة معدل الوفيات وانتشار الأمراض المعدية

نتيجة لتدهور الرعاية الصحية ونقص الأدوية، ارتفعت معدلات الوفيات بشكل ملحوظ، خاصة بين الأطفال وحديثي الولادة. كما انتشرت الأمراض المعدية، مثل الحصبة والملاريا والتهاب الكبد، بشكل كبير بسبب نقص اللقاحات والمضادات الحيوية. كانت مستويات سوء التغذية من بين أكثر الآثار المباشرة للحصار على الصحة، حيث عانى الأطفال من سوء التغذية، مما أدى إلى زيادة معدل الوفيات بين الفئات العمرية الأصغر.

د. تدهور الصحة النفسية

أدى الضغط النفسي الناتج عن الحصار والظروف الاقتصادية الصعبة إلى تزايد حالات الاكتئاب والقلق بين العراقيين، خاصة بين الفئات الشابة. كما تسببت الظروف القاسية في بروز مشاكل نفسية مرتبطة بالفقر والعزلة والخوف من المستقبل. كانت هذه التأثيرات النفسية ترافقها زيادة في معدلات الانتحار والجريمة، كوسائل يلجأ إليها الأفراد للتعبير عن الاضطرابات النفسية التي يمرون بها، ما أثر على الأمن الاجتماعي والنفسي للمجتمع بشكل عام.

2.2.2 .التأثير على التعليم[34]

قبل فرض الحصار، كان العراق يمتلك نظامًا تعليميًا قويًا يُعد من بين الأفضل في المنطقة، حيث كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة عالية، وتمتلك البلاد جامعات ومدارس جيدة التجهيز. غير أن العقوبات أدت إلى انهيار تدريجي في النظام التعليمي، مما انعكس على جودة التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات.

أ. نقص المواد التعليمية والمعدات الأساسية

أدى الحصار إلى تراجع حاد في توافر الكتب المدرسية والمستلزمات التعليمية، مثل الورق والأقلام والأدوات المكتبية، حيث أصبح الطلاب والمعلمون يعتمدون على وسائل بدائية في التعليم. كما منعت العقوبات دخول التكنولوجيا الحديثة وأجهزة الكمبيوتر التي كانت تُستخدم في التعليم. كان لهذا النقص تأثير سلبي على جودة التعليم، حيث لم يتمكن الطلاب من الحصول على المواد الدراسية الضرورية، ما أدى إلى تدهور مستوى التعليم بشكل ملحوظ[35].

ب. تراجع دخل المعلمين وهجرة الكفاءات التعليمية

كان دخل المعلمين منخفضًا للغاية بسبب التضخم وارتفاع تكلفة المعيشة، ما اضطر العديد منهم إلى البحث عن وظائف أخرى لتأمين معيشتهم. كما هاجرت أعداد كبيرة من المعلمين والأساتذة الجامعيين خارج العراق بحثًا عن فرص عمل أفضل، مما أدى إلى نقص حاد في الكوادر التعليمية. أسهمت هجرة الكفاءات في تراجع جودة التعليم، حيث اضطرت المدارس والجامعات للاعتماد على كوادر غير مؤهلة بشكل كافٍ، ما انعكس على مستوى التعليم المقدم للطلاب.

ج. ارتفاع معدلات التسرب المدرسي

بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور، اضطرت العديد من الأسر إلى إخراج أبنائها من المدارس، خاصة الذكور، للالتحاق بسوق العمل ودعم أسرهم ماليًا. كان هذا التسرب المدرسي أحد الآثار الواضحة للحصار، حيث شهدت المدارس انخفاضًا كبيرًا في أعداد الطلاب، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة. أدت هذه الظاهرة إلى فقدان جيل كامل من العراقيين لفرصة التعليم الأساسي، ما يعرضهم لمستقبل محدود الآفاق[36].

د. انخفاض مستوى التعليم العالي والبحث العلمي

كانت الجامعات العراقية من المؤسسات التعليمية الرائدة في المنطقة قبل الحصار، وكانت تنتج أبحاثًا في مجالات العلوم والطب والهندسة. إلا أن العقوبات أثرت بشكل كبير على مستوى التعليم العالي، حيث لم تتمكن الجامعات من توفير المعدات والمراجع العلمية الحديثة. كما منعت القيود المفروضة الطلاب العراقيين من السفر أو المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية، ما حدّ من التبادل الأكاديمي وأدى إلى عزل العراق علميًا.

2.2.3التأثيرات الاجتماعية لنقص التعليم والصحة

كان للتدهور في القطاعين الصحي والتعليمي تأثيرات اجتماعية عميقة طالت بنية المجتمع العراقي وأساليب تعامله مع الأزمات اليومية.

أ. زيادة الاعتماد على شبكات الدعم غير الرسمية

مع تراجع الخدمات الصحية والتعليمية الرسمية، اضطرت الأسر العراقية إلى اللجوء لشبكات الدعم غير الرسمية، مثل الأصدقاء والعائلة، لتأمين احتياجاتها. كانت بعض المجتمعات المحلية تقوم بجمع التبرعات لدعم الطلاب، أو توفير الرعاية الطبية الأساسية للمرضى. لعبت المؤسسات الدينية والخيرية دورًا هامًا في توفير بعض الخدمات التي لم تتمكن الدولة من تقديمها، لكن هذه المبادرات كانت محدودة وغير كافية[37].

ب. تراجع مستويات التنمية البشرية

كان العراق يعتبر من الدول ذات المستوى التعليمي والصحي المرتفع نسبيًا، إلا أن العقوبات أدت إلى تدهور حاد في مؤشرات التنمية البشرية. فقد تراجعت مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وازدادت معدلات الوفيات والأمراض، ما أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع وتراجع مؤشرات جودة الحياة. أدى هذا الوضع إلى خلق تحديات كبيرة للجهود التنموية المستقبلية، حيث بات العراق يفتقر إلى الكوادر المتعلمة والمواطنة الصحية التي تشكل العمود الفقري لأي عملية تطوير شاملة[38].

ج. آثار طويلة الأمد على الأجيال القادمة

أثر تدهور التعليم والصحة بشكل خاص على الأطفال والشباب الذين لم يتمكنوا من الحصول على التعليم الأساسي أو الرعاية الصحية المناسبة، ما يجعلهم يواجهون تحديات كبيرة في المستقبل. هذا النقص في التعليم والصحة سيؤدي إلى انخفاض في مستوى الإنتاجية وتراجع القدرات المهنية والاقتصادية للعراق ككل، حيث ستظهر هذه الآثار السلبية بشكل أكبر مع مرور الوقت، وستؤثر على استقرار المجتمع وقدرته على التعافي من الأزمات.

2.3الهجرة والنزوح الداخلي

كان للحصار الأممي على العراق آثار عميقة على السكان، حيث تسببت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في دفع العديد من العراقيين إلى النزوح الداخلي والهجرة الخارجية بحثًا عن حياة أفضل. أثّر النزوح الداخلي والهجرة على التركيبة السكانية في العراق، وزاد من الضغط على البنية التحتية والخدمات في المدن الكبرى[39].

2.3.1النزوح من الريف إلى المدن

أدت الظروف الاقتصادية المتردية ونقص الخدمات الأساسية في الريف إلى انتقال العديد من سكان المناطق الريفية إلى المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل. اضطر هؤلاء النازحون إلى البحث عن فرص عمل في المدن لتلبية احتياجاتهم الأساسية، إلا أنهم واجهوا تحديات كبيرة مثل نقص السكن وارتفاع تكاليف المعيشة في المدن الحضرية.

أسهم هذا النزوح في ظهور تجمعات سكنية عشوائية في ضواحي المدن، حيث تفتقر تلك المناطق إلى أبسط الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية. كما أدى النزوح إلى زيادة الضغط على المدارس والمستشفيات في المدن، والتي كانت تعاني من نقص كبير في الموارد بسبب

الحصار. نتيجة لهذا النزوح، ظهرت طبقة من العاطلين عن العمل، الذين لم يتمكنوا من العثور على فرص عمل مستقرة، ما زاد من معدلات الفقر والجريمة في المدن الكبرى.

2.3.2الهجرة الخارجية

بالإضافة إلى النزوح الداخلي، اضطر عدد كبير من العراقيين إلى الهجرة خارج البلاد بسبب الأوضاع الصعبة. هاجر العديد من الأطباء، والمعلمين، والمهندسين، وغيرهم من الكفاءات المهنية بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل في دول أخرى، مما أدى إلى خسارة العراق لموارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية.

كانت هذه الهجرة الخارجية تشكل نزيفًا حقيقيًا للعراق، حيث فقدت البلاد جزءًا من الكوادر التي كان يعتمد عليها في التنمية والبناء. ومع استمرار الحصار، ازدادت الهجرة بشكل كبير، حيث لجأ البعض إلى دول الخليج والدول المجاورة، فيما اختار آخرون التوجه نحو أوروبا وأمريكا الشمالية، بحثًا عن الاستقرار وفرص التعليم والرعاية الصحية الجيدة لأسرهم. كما أن غياب السياسات الحكومية التي تدعم استقرار المواطنين داخل البلاد، ساعد في تفاقم ظاهرة الهجرة، ما أفرغ العراق من عدد كبير من الكفاءات العلمية والمهنية[40].

2.4التغيرات في العلاقات الاجتماعية ودور الأسرة

أثّر الحصار بشكل كبير على البنية الاجتماعية العراقية وأعاد تشكيل العلاقات الأسرية والأدوار التقليدية داخل العائلة. دفعت الأوضاع الاقتصادية القاسية الأسر العراقية إلى اتخاذ ترتيبات جديدة لمواجهة الأزمة، كما تسببت الضغوط المالية في تحديات متزايدة للعلاقات الأسرية التقليدية[41].

2.4.1التغير في دور الأسرة ودور المرأة

قبل الحصار، كانت الأسرة العراقية تعتمد غالبًا على الرجل كمعيل أساسي، إلا أن الظروف الاقتصادية التي فرضها الحصار أجبرت النساء على المشاركة في توفير دخل إضافي للأسرة. أصبحت المرأة العراقية تعمل في وظائف غير تقليدية، بما في ذلك العمل اليدوي أو الزراعة أو حتى البيع في الأسواق، لتوفير المال اللازم لدعم الأسرة. أسهم هذا التغير في تعزيز دور المرأة داخل الأسرة، إلا أنه زاد من الضغوط عليها، خاصة وأنها كانت مسؤولة أيضًا عن رعاية الأطفال وإدارة المنزل.

وفي بعض الحالات، أصبحت المرأة المعيل الوحيد في الأسرة بسبب البطالة التي عانى منها الرجل أو بسبب هجرته إلى الخارج، ما جعلها تتحمل مسؤوليات كبيرة. هذا التحول في دور المرأة أدى إلى

تغييرات في الهيكل الاجتماعي للأسرة العراقية، حيث باتت المرأة أكثر استقلالية من الناحية الاقتصادية، لكنها تواجه تحديات وصعوبات نتيجة هذه الأعباء المتزايدة[42].

2.4.2تزايد الضغوط الأسرية وتفكك العلاقات

أدت الضغوط المالية والنفسية الناتجة عن الحصار إلى تصاعد التوترات داخل الأسرة، حيث كان الرجال يواجهون صعوبة في تلبية احتياجات أسرهم بسبب البطالة وتدني الرواتب، مما أدى إلى زيادة الضغوط النفسية والعصبية. كما أصبحت العلاقات الأسرية هشة ومعرضة للتفكك، حيث ازدادت معدلات الطلاق، وظهرت مشاكل اجتماعية مثل العنف الأسري نتيجة للاجهاد المتزايد الذي يعانيه أفراد الأسرة.

إضافة إلى ذلك، اضطرت العديد من الأسر للتخلي عن أبنائها بسبب الضائقة المالية، حيث كان بعض الأطفال يتركون المدارس وينضمون إلى سوق العمل في سن مبكرة لتأمين دخل إضافي للأسرة. أدى هذا الوضع إلى تدهور الروابط العائلية، حيث لم تعد الأسر قادرة على تأمين مستقبل آمن ومستقر لأبنائها، مما أثر على استقرار العائلة ككيان اجتماعي[43].

2.5ظهور ظواهر اجتماعية جديدة

أسهم الحصار في بروز ظواهر اجتماعية لم تكن شائعة في المجتمع العراقي قبل فرض العقوبات، حيث أجبر الظروف الاقتصادية القاسية الأفراد على تبني أساليب حياة جديدة لمواجهة التحديات المتزايدة.

2.5.1التسول وعمالة الأطفال

أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية إلى انتشار ظاهرة التسول، حيث اضطرت العديد من الأسر الفقيرة إلى إرسال أطفالها إلى الشوارع للتسول وكسب المال. كان هذا الوضع ناتجًا عن نقص الموارد المالية وفقدان العديد من الأسر لمصادر دخلها. كما أن ضعف سياسات الحماية الاجتماعية دفع العديد من الأسر إلى الاعتماد على الأطفال كمصدر دخل إضافي. أصبحت ظاهرة التسول شائعة في الشوارع والأسواق، وأصبحت الأسر تعتمد عليها كوسيلة للبقاء، خاصة في المناطق التي تعاني من الفقر المدقع.

إلى جانب التسول، انتشرت ظاهرة عمالة الأطفال، حيث اضطر العديد من الأطفال لترك الدراسة والالتحاق بسوق العمل لمساعدة عائلاتهم. شملت عمالة الأطفال مجالات عديدة مثل الزراعة، والبيع في الأسواق، وأعمال البناء البسيطة، لكن هؤلاء الأطفال كانوا عرضة للاستغلال وسوء المعاملة، ما أثر سلبًا على نموهم الصحي والنفسي والتعليم[44].

2.5.2انتشار السوق السوداء والاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي

نتيجة لنقص السلع الأساسية والقيود المفروضة على الاستيراد، انتشرت السوق السوداء كوسيلة لتوفير البضائع التي يصعب الحصول عليها بشكل قانوني. أصبح المواطنون يعتمدون على السوق السوداء لشراء المواد الغذائية والأدوية والوقود بأسعار مرتفعة جدًا. وقد أسهمت السوق السوداء في ظهور فئة من التجار الذين استفادوا من هذه الظروف وحققوا أرباحًا كبيرة على حساب احتياجات الشعب.

كما أدى انتشار السوق السوداء إلى تغيير في عادات الاستهلاك لدى العراقيين، حيث باتوا يعتمدون بشكل كبير على السلع المتوفرة في السوق السوداء، والتي غالبًا ما تكون منتهية الصلاحية أو ذات جودة منخفضة. هذه الظروف جعلت الاقتصاد غير الرسمي يلعب دورًا أساسيًا في الحياة اليومية للعراقيين، ما أثر على الاقتصاد العام وخلق حالة من الفوضى والاعتماد على التجارة غير المنظمة.

2.5.3زيادة معدلات الجريمة

كان للتدهور الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الحصار أثر مباشر على ارتفاع معدلات الجريمة، حيث أصبحت الجرائم مثل السرقة والاحتيال شائعة. أدى فقدان العمل وانتشار الفقر إلى دفع بعض الأفراد لارتكاب الجرائم كوسيلة للحصول على المال، كما أسهم انتشار السوق السوداء في تشجيع النشاطات غير القانونية.

ازدياد الجريمة أثر على الأمن المجتمعي وأدى إلى تراجع الثقة بين أفراد المجتمع، حيث أصبح المواطنون يعيشون في خوف من الجرائم المتزايدة. وظهرت عصابات صغيرة تعمل في السرقة والتهريب وتجارة المخدرات، مما أسهم في انتشار الفوضى وازدياد الشعور بعدم الأمان في العديد من المناطق.

2.5.4تزايد ظاهرة الهجرة والنزوح الداخلي

أدى الضغط الاقتصادي والاجتماعي إلى زيادة الرغبة في الهجرة أو النزوح الداخلي. ففي الوقت الذي كان البعض يحاول البحث عن فرص أفضل في الخارج، كان النزوح من الريف إلى المدن الكبرى بحثًا عن فرص عمل وخدمات أفضل مستمرًا. أدى هذا النزوح إلى اكتظاظ المدن وزيادة الضغط على البنية التحتية، ما ساهم في ظهور مشكلات جديدة متعلقة بالإسكان والنقل والخدمات الأساسية.[45]

المبحث الثالث: الأثر الاقتصادي للحصار على العراق

3.1تدهور قطاع النفط والقيود على التجارة

قبل فرض الحصار الأممي عام 1990، كان النفط يعتبر شريان الحياة للاقتصاد العراقي، حيث مثلت صادراته نحو 90% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وكان العامل الأساسي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم الإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة. غير أن فرض العقوبات الدولية بعد غزو العراق للكويت أدى إلى شل قطاع النفط بشكل شبه كامل، حيث حظر المجتمع الدولي تصدير النفط العراقي، مما أدى إلى حرمان الحكومة من أكبر مصادر دخلها. علاوة على ذلك، أثرت القيود التجارية على الواردات والصادرات بشكل كبير، ما فاقم من تدهور الاقتصاد العراقي وزاد من مشكلات ندرة السلع الأساسية[46].

3.1.1حظر تصدير النفط وتراجع إيرادات الدولة

كان القرار الأممي رقم 661، الذي فرض عقوبات اقتصادية شاملة على العراق، يتضمن حظر تصدير النفط، ما أدى إلى انقطاع تدفق النقد الأجنبي بشكل شبه كامل، إذ كان النفط المصدر الرئيسي للعملة الصعبة التي تعتمد عليها الحكومة العراقية. وقد حرم هذا الحظر العراق من عوائد صادرات النفط، التي كانت تدرّ عليه مليارات الدولارات سنويًا، مما أدى إلى توقف برامج الحكومة التنموية والاجتماعية، وتأثر توفير الخدمات الأساسية بشكل مباشر.

كما لجأت الحكومة العراقية إلى بيع كميات محدودة من النفط عبر قنوات غير رسمية، لكن هذه الكميات لم تكن كافية لتمويل الاقتصاد، وكانت تخضع للقيود الصارمة. وبمرور الوقت، وافق العراق على برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي أقر في عام 1995، وسمح بتصدير كميات محدودة من النفط بشرط توجيه العائدات لشراء مواد غذائية وأدوية تحت إشراف الأمم المتحدة. إلا أن هذا البرنامج كان محدودًا بشكل كبير، ولم يستطع سد الاحتياجات الاقتصادية للعراق، بل أدى إلى استنزاف قطاع النفط وتقليص قدرته على توفير الإيرادات الكافية[47].

3.1.2تدهور البنية التحتية لقطاع النفط

أدى الحصار إلى توقف العراق عن استيراد المعدات والمواد اللازمة لصيانة منشآته النفطية، حيث بات من الصعب الحصول على قطع الغيار والمعدات اللازمة للإبقاء على عمليات الإنتاج والصيانة. توقفت أعمال الصيانة الدورية في حقول النفط ومعامل التكرير، مما أدى إلى تدهور البنية التحتية، ووقوع أضرار فنية جسيمة أدت إلى تعطيل جزء كبير من الحقول والمصافي

النفطية. هذه الأضرار كانت مكلفة، وحالت دون عودة الإنتاج إلى مستوياته السابقة حتى بعد رفع الحصار.

3.1.3القيود على التجارة وانهيار الاقتصاد الوطني

شمل الحصار أيضًا حظرًا شبه كامل على التجارة الخارجية، حيث فرضت الأمم المتحدة قيودًا صارمة على الواردات والصادرات، مما تسبب في نقص حاد في المواد الأساسية، كالأغذية والأدوية والمستلزمات الصناعية والزراعية. وقد أدى هذا الحظر إلى حدوث أزمة في السوق المحلية وارتفاع أسعار المواد، خاصة في ظل صعوبة الحصول على المواد الأولية التي كانت تُستخدم في الصناعات المحلية.

انعكس الحظر التجاري أيضًا على الاقتصاد الوطني، حيث أدى إلى إغلاق العديد من المصانع والشركات التي لم تتمكن من الحصول على المواد الخام، أو التي لم يعد لديها سوق تصريف للمنتجات. أدى هذا إلى تراجع شديد في الإنتاج المحلي، وازداد اعتماد السوق على السلع القليلة المتاحة في السوق السوداء، والتي كانت تُباع بأسعار مرتفعة جدًا مقارنة بما قبل الحصار[48].

3.2التضخم وتدهور قيمة العملة العراقية

كان للتضخم وتدهور قيمة العملة العراقية آثارٌ مدمرة على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام. فمع غياب عائدات النفط وتراجع القدرة على استيراد السلع الأساسية، بدأت الحكومة العراقية تواجه صعوبة في تمويل الإنفاق العام وتلبية احتياجات السوق. ونتيجة لذلك، اضطرت الحكومة إلى طباعة كميات كبيرة من العملة المحلية، ما أدى إلى انخفاض حاد في قيمة الدينار العراقي، وارتفاع مستويات التضخم إلى نسب غير مسبوقة[49].

3.2.1التضخم المفرط وأسبابه

قبل الحصار، كان العراق يعتمد على عائدات النفط لدعم ميزانيته العامة واستيراد احتياجاته من السلع الأساسية بأسعار منخفضة نسبيًا. لكن مع فرض الحصار، توقفت هذه الإيرادات، وأصبحت السلع الأساسية، مثل الغذاء والأدوية، نادرة في الأسواق. أدى هذا النقص إلى ارتفاع كبير في الأسعار، حيث لم تعد الموارد المحلية كافية لتلبية الطلب المتزايد، وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية عدة مرات، وأصبح العراقيون يواجهون صعوبة كبيرة في تأمين احتياجاتهم اليومية[50].

كانت الحكومة العراقية غير قادرة على ضبط التضخم بسبب العجز في مواردها المالية، واضطرت إلى طباعة المزيد من الأموال لتمويل الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى ارتفاع الكتلة

النقدية دون وجود مقابل من السلع والخدمات، وهو ما زاد من مستويات التضخم. ومع ارتفاع أسعار المواد الأساسية، زادت تكلفة المعيشة، وأصبحت الرواتب الحكومية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين، ما أدى إلى تراجع المستوى المعيشي للسكان وازدياد معدلات الفقر.

3.2.2انهيار قيمة الدينار العراقي

تدهورت قيمة الدينار العراقي بشكل كبير نتيجة لتأثير التضخم ونقص الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية. فقبل الحصار، كان الدينار العراقي يعتبر من العملات القوية نسبيًا، لكن مع استمرار العقوبات وفقدان العراق لموارده من العملة الصعبة، فقد الدينار العراقي قيمته أمام العملات الأجنبية. أدى هذا الانهيار إلى زيادة أسعار الواردات بشكل حاد، حيث أصبح الحصول على السلع المستوردة أمرًا بالغ الصعوبة، ما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين[51].

كما أن تدهور قيمة الدينار أثر على كافة جوانب الحياة الاقتصادية، حيث فقد الأفراد والشركات قيمة مدخراتهم، واضطرت العديد من العائلات إلى تقليص إنفاقها بشكل كبير. كما أدى انخفاض قيمة الدينار إلى تعقيد عمليات التبادل التجاري مع الدول المجاورة، وازدياد اعتماد الاقتصاد العراقي على السوق السوداء لتلبية احتياجاته، ما أسهم في زيادة التضخم وخلق حالة من الفوضى الاقتصادية.

3.2.3الأثر على القدرة الشرائية ومستويات المعيشة

كان للتضخم وانهيار قيمة العملة العراقية أثر مدمر على مستويات المعيشة في العراق. فقد انخفضت القدرة الشرائية للعراقيين بشكل كبير، حيث لم تعد الرواتب قادرة على تغطية الاحتياجات الأساسية للأسر. زادت تكلفة المواد الغذائية، والأدوية، والمستلزمات اليومية، وأصبحت العديد من العائلات تعيش في حالة من العوز والفقر المدقع.

كما أن ارتفاع الأسعار أثر على قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، حيث زادت تكلفة الخدمات الطبية، وأصبح العلاج غير متوفر إلا لمن يستطيع تحمل تكاليفه. كذلك، أصبحت المدارس تفتقر إلى الموارد الأساسية، مما أثر على جودة التعليم، وأدى إلى زيادة معدلات التسرب المدرسي نتيجة لعدم قدرة الأسر على تحمل تكاليف تعليم أبنائها[52].

3.2.4دور السوق السوداء وتأثيرها على التضخم

أدى النقص الحاد في السلع الأساسية إلى ظهور سوق سوداء نشطة في العراق، حيث كانت توفر السلع بأسعار مرتفعة جداً. وقد أصبح الاعتماد على السوق السوداء أمرًا ضروريًا لتلبية

احتياجات السكان، إلا أن هذا الاعتماد ساهم في رفع معدلات التضخم بشكل أكبر، حيث كانت الأسعار تتضاعف نتيجة احتكار التجار للسلع واستغلال نقص العرض.

كما أن السوق السوداء ساهمت في تعزيز الاقتصاد غير الرسمي، الذي أصبح يعتمد على تداول السلع خارج الأطر القانونية والرقابة الحكومية، مما أدى إلى تعقيد محاولات الحكومة للسيطرة على التضخم. ومع استمرار اعتماد المواطنين على السوق السوداء، زاد التضخم، وأصبح من الصعب تحقيق استقرار في الأسعار، ما أثر على الاقتصاد الرسمي وأضعف سيطرة الحكومة على السوق[53].

3.3تدهور البنية التحتية والخدمات العامة

كان لفرض العقوبات الأممية تأثير سلبي شديد على البنية التحتية في العراق، حيث تراجعت قطاعات النقل والكهرباء والمياه والصرف الصحي، وأصبحت الخدمات العامة تعاني من نقص كبير في التمويل والموارد.

3.3.1تدهور شبكات النقل والمواصلات

قبل الحصار، كانت الحكومة العراقية تستثمر في تطوير الطرق والمواصلات، لكن مع فرض الحصار، توقفت عمليات الصيانة والتطوير تمامًا، مما أدى إلى تدهور البنية التحتية للنقل. شمل ذلك الطرق والجسور وشبكات السكك الحديدية التي أصبحت في حالة من الإهمال. وقد تسببت هذه الأضرار في تعطيل التجارة الداخلية، حيث ازدادت تكاليف النقل، وقلّ توفر الوسائل لنقل البضائع والمواد الأساسية بين المدن. انعكس هذا التدهور على قدرة العراق على تلبية احتياجاته الأساسية، وزاد من معاناة الشعب في التنقل والحصول على السلع الضرورية.

3.3.2انقطاع الكهرباء والمياه

اعتمدت شبكات الكهرباء والمياه في العراق على التكنولوجيا والمعدات المستوردة، والتي لم يكن من الممكن الحصول عليها بسبب العقوبات، مما أدى إلى نقص كبير في الصيانة وتدهور حالة المرافق. عانى العراقيون من انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، حيث أصبحت التيارات الكهربائية تعمل فقط لساعات محدودة، مما أثر على الحياة اليومية والإنتاجية. كما أدى نقص المواد الضرورية لإصلاح شبكات المياه إلى تعطل أجزاء واسعة من هذه الشبكات، ما تسبب في نقص حاد في إمدادات المياه النقية، وانتشار الأمراض المرتبطة بالمياه غير النظيفة، كالكوليرا وأمراض الجهاز الهضمي[54].

3.3.3تراجع خدمات الصحة والتعليم

أدى الحصار إلى تدهور البنية التحتية للخدمات العامة، حيث كانت الحكومة غير قادرة على تمويل قطاعي الصحة والتعليم. أصبحت المستشفيات تفتقر إلى المعدات والأدوية الضرورية، ما أدى إلى تدهور الخدمات الصحية وزيادة معدلات الأمراض والوفيات، خاصة بين الأطفال وكبار السن. في مجال التعليم، توقفت عمليات صيانة المدارس وتجهيزها، وازدادت حالات التسرب من التعليم نتيجة لانخفاض دخل الأسر وعدم قدرتها على تحمل تكاليف الدراسة. أدى ذلك إلى انخفاض مستوى التعليم وتدهور الكوادر المؤهلة، مما أثر سلباً على مستقبل المجتمع العراقي[55].

3.4تزايد البطالة وانعدام فرص العمل

كان للحصار آثار كارثية على سوق العمل في العراق، حيث تراجعت فرص العمل بشكل حاد، وازداد معدل البطالة، مما أدى إلى تدهور كبير في مستويات المعيشة وزيادة معدلات الفقر.

3.4.1تراجع القطاع العام

أثر الحصار بشكل كبير على القطاع العام في العراق، الذي كان يعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط لتغطية نفقات الرواتب وتقديم الخدمات. ومع توقف عائدات النفط، اضطرت الحكومة إلى تقليص عدد الموظفين وخفض الرواتب، ما أدى إلى تسريح عدد كبير من العاملين في المؤسسات الحكومية. كان لهذه الإجراءات تأثير كبير على الاستقرار المالي للعديد من الأسر، وأدت إلى زيادة الفقر والبطالة في صفوف الشعب[56].

3.4.2تضرر القطاع الخاص وانهيار الشركات

تسبب الحصار في شل الاقتصاد الوطني، حيث عانى القطاع الخاص من قيود صارمة على الاستيراد والتصدير. لم تتمكن الشركات من الحصول على المواد الخام والمستلزمات الضرورية لمواصلة الإنتاج، ما اضطر العديد من الشركات إلى إغلاق أبوابها وتسريح العمال. أدى هذا الوضع إلى تراجع الإنتاج المحلي، وزيادة الاعتماد على السوق السوداء، كما ارتفعت معدلات البطالة في القطاع الخاص إلى مستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى اتساع دائرة الفقر في المجتمع.

3.4.3البطالة بين الشباب وتفاقم الهجرة

مع تدهور سوق العمل، لم يعد لدى الشباب العراقيين فرص حقيقية للتوظيف أو بناء مستقبل مهني. دفع الوضع المتدهور الكثير من الشباب إلى البحث عن فرص عمل خارج العراق، ما أدى إلى زيادة في الهجرة وفقدان البلاد للعديد من الكفاءات المؤهلة. في ظل غياب السياسات

الداعمة للشباب أو توفير فرص بديلة، أصبحت البطالة من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق، حيث فقد المجتمع شريحة كبيرة من القوى العاملة الشابة، مما أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.5الأثر على القطاع الزراعي والأمن الغذائي

كان للقطاع الزراعي دور مهم في توفير الأمن الغذائي للعراق، إلا أن الحصار أثر بشكل كبير على هذا القطاع، مما أدى إلى نقص حاد في الغذاء وزيادة الاعتماد على الواردات التي كانت محدودة للغاية بسبب العقوبات.

3.5.1نقص المعدات الزراعية والأسمدة

كان القطاع الزراعي يعتمد على استيراد المعدات الزراعية والأسمدة لتحسين الإنتاج، إلا أن الحصار حال دون استيراد هذه المواد. أدى هذا النقص إلى تراجع الإنتاجية الزراعية، حيث لم يتمكن المزارعون من استخدام المعدات الحديثة أو الأسمدة التي تساهم في تحسين جودة وكمية المحاصيل. كما أدت الصعوبات في الحصول على البذور والأسمدة إلى انخفاض الإنتاج بشكل ملحوظ، مما جعل العراق غير قادر على تلبية احتياجاته الغذائية المحلية[57].

3.5.2تدهور الأراضي الزراعية ونقص المياه

أدى الحصار إلى صعوبات في توفير مياه الري نتيجة لنقص المعدات المخصصة لصيانة شبكات المياه. كما تسبب غياب الاستثمار في البنية التحتية الزراعية إلى تدهور جودة الأراضي الزراعية، ما أدى إلى تراجع المساحات المزروعة وتفاقم مشكلة ندرة المياه. أصبحت الأراضي الزراعية غير صالحة للزراعة في بعض المناطق بسبب نقص الري وعدم توفر المعدات الزراعية اللازمة، مما أدى إلى تراجع في المحاصيل الزراعية مثل القمح والشعير والخضروات، وزيادة الفجوة الغذائية[58].

3.5.3الاعتماد على الواردات وبرنامج النفط مقابل الغذاء

مع تدهور القطاع الزراعي، زاد اعتماد العراق على الواردات الغذائية، إلا أن الحصار أدى إلى صعوبة استيراد المواد الغذائية بشكل كافٍ. وللتعامل مع أزمة الغذاء، وافقت الأمم المتحدة على برنامج "النفط مقابل الغذاء" عام 1995، الذي سمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط مقابل الحصول على الغذاء والدواء. إلا أن هذا البرنامج كان محدودًا ولم يكن كافيًا لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان بالكامل، حيث كانت كمية المواد الغذائية التي يحصل عليها العراق غير كافية، مما جعل الكثير من الأسر تعاني من سوء التغذية، وزاد من معدلات الفقر والجوع.

3.5.4الأثر على الأمن الغذائي وزيادة معدلات الفقر

نتيجة لتدهور القطاع الزراعي وعدم القدرة على استيراد كميات كافية من المواد الغذائية، أصبح العراق يعاني من نقص حاد في الغذاء، مما أثر على الأمن الغذائي للبلاد. كانت معدلات سوء التغذية تتزايد باستمرار، خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل. أدى نقص الغذاء إلى ارتفاع الأسعار، ما زاد من معدلات الفقر بين السكان، وظهرت طبقات اجتماعية تعاني من فقر مدقع، غير قادرة على تأمين احتياجاتها الأساسية من الغذاء.

أدى هذا الوضع إلى أزمة غذائية شاملة في البلاد، حيث فقدت الأسر القدرة على تأمين الطعام الكافي، وأصبحت تتعرض لمخاطر صحية نتيجة لسوء التغذية. كان لهذا التأثير السلبي على الأمن الغذائي أثر طويل الأمد على المجتمع العراقي، حيث تأثر الأطفال بنقص التغذية، مما انعكس على نموهم وصحتهم العامة.[59]

الخاتمة:

شهد العراق خلال سنوات الحصار الأممي، التي امتدت من عام 1990 إلى 2003، فترة استثنائية من التدهور الاجتماعي والاقتصادي الشامل، مما انعكس على جميع جوانب حياة العراقيين. كان الحصار بمنزلة عقوبة جماعية تسببت في تدمير البنية التحتية للبلاد، واستنزاف موارده الاقتصادية، وانهيار القطاعين الصحي والتعليمي، وترك أثارًا نفسية واجتماعية عميقة على المجتمع بأسره. في ظل قيود خانقة على صادراته النفطية، وشروط صارمة على الواردات، واجه العراق تحديات غير مسبوقة أثرت على قدرته على تحقيق أبسط الاحتياجات الأساسية لسكانه.

بدأت آثار الحصار تتجلى بشكل كبير في قطاع النفط، الذي كان يعتبر العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث أدى حظر تصدير النفط إلى انقطاع إيرادات الدولة، التي اعتمدت عليها في تمويل الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية. تفاقم الوضع بتدهور شبكات الكهرباء والمياه والنقل، وامتد ليؤثر على النظام الصحي، الذي شهد نقصًا شديدًا في الأدوية والمعدات الطبية، مما أدى إلى زيادة معدلات الوفيات، وخاصة بين الأطفال وكبار السن. وقد شكلت هذه الأزمات الصحية ضغوطًا إضافية على النظام الصحي الذي كان يواجه صعوبة في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة، كما أدت إلى انتشار الأمراض وسوء التغذية.

أما قطاع التعليم، فقد تأثر بشدة نتيجة نقص المواد التعليمية وتدهور البنية التحتية، ما تسبب في تراجع مستوى التعليم وزيادة معدلات التسرب المدرسي، حيث اضطرت الكثير من

الأسر إلى إخراج أبنائها من المدارس للعمل للمساعدة في تأمين احتياجاتهم الأساسية. وقد أضعف هذا من قدرة العراق على بناء جيل متعلم ومؤهل، وترك أثرًا طويل الأمد على التنمية البشرية للبلاد.

من الناحية الاقتصادية، أدت العقوبات إلى التضخم المفرط وانهيار قيمة العملة العراقية، ما جعل تكلفة المعيشة باهظة للغاية بالنسبة للمواطنين. فبينما كان الدينار العراقي يعتبر من العملات القوية نسبيًا قبل فرض العقوبات، انهارت قيمته بشكل كبير بعد فرض الحصار، وأصبح الحصول على السلع الأساسية أمرًا بالغ الصعوبة، وارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة. ولم تقتصر الآثار الاقتصادية على هذا الحد، بل ازدادت معدلات البطالة بشكل كبير نتيجة توقف المشاريع الصناعية والتجارية وانكماش القطاعين العام والخاص، ما أدى إلى حالة من الإحباط واليأس بين الشباب، ودفع الكثيرين إلى الهجرة بحثًا عن حياة أفضل.

أما القطاع الزراعي، فقد واجه صعوبات كبيرة بسبب نقص المعدات الزراعية والأسمدة، وتدهور الأراضي الزراعية، مما أثر على الإنتاج الزراعي وهدد الأمن الغذائي للعراق. ومع تدهور الإنتاج المحلي وعدم القدرة على استيراد كميات كافية من الغذاء، أصبحت البلاد تواجه أزمة غذائية خانقة، وازداد الاعتماد على برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي، رغم توفيره لبعض الاحتياجات الأساسية، لم يكن كافيًا لتلبية احتياجات السكان بالكامل. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات سوء التغذية والجوع، خاصة بين الأطفال، مما أسهم في زيادة معدلات الفقر وتدهور الصحة العامة للسكان، أدت العقوبات إلى ظهور ظواهر اجتماعية سلبية لم تكن منتشرة في المجتمع العراقي قبل الحصار. فقد انتشرت ظاهرة التسول وعمالة الأطفال بشكل كبير، حيث اضطرت الكثير من الأسر لإرسال أبنائها إلى الشوارع لكسب لقمة العيش. كما ارتفعت معدلات الجريمة نتيجة للظروف الاقتصادية المتردية، وظهرت السوق السوداء كمصدر أساسي لتوفير المواد الضرورية، حيث كانت الأسعار مرتفعة بشكل يصعب تحمله على الكثير من الأسر. وقد أسهمت هذه الظواهر في تدهور الأمن المجتمعي، وخلقت حالة من الفوضى والتوتر داخل المجتمع العراقي.

كذلك، تسببت العقوبات في تغييرات اجتماعية عميقة أثرت على بنية الأسرة العراقية، حيث اضطرت النساء للخروج إلى سوق العمل لدعم أسرهن بعد فقدان الرجل لمصدر دخله. وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء على المرأة العراقية وتغيير أدوارها التقليدية داخل الأسرة. كما تزايدت الضغوط النفسية على الأسر، مما أدى إلى تفكك بعض العلاقات الأسرية وظهور ظواهر مثل العنف الأسري وارتفاع معدلات الطلاق.

إن الحصار الأممي ترك بصمات عميقة على المجتمع العراقي، حيث تدهورت مستويات المعيشة وفقد العراق الكثير من موارده وكوادره البشرية، وأصبح يعاني من ضعف في البنية التحتية وتراجع في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والزراعة. ولم يقتصر تأثير الحصار على الأجيال التي عاصرته، بل امتد ليؤثر على الأجيال القادمة، حيث واجه العراق تحديات تنموية هائلة بعد رفع الحصار، وكان عليه العمل على إعادة بناء البنية التحتية، واستعادة القدرات البشرية، ومحاولة إصلاح الأضرار التي لحقت بكافة جوانب الحياة .

الهوامش:

---

[1] كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، .2013 ص 58

[2] وزارة التخطيط الجهاز المركزي لإلحصاء ، المجموعة الاحصائية للسنوات -1991 2003. ص 47

[3] فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات االقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديةوالادارية العدد،27 جامعة بغداد ، العراق ، 2011. ص 47

[4] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي لإلحصاء، المجموعة االحصائية)-1990 2003(.

[5] سبونيك، هانس فون، (2013)، العراق: 1990 الى 2003، خيانة شعب والإفلات من العقاب للأبد. مقال مترجم عن الأنكليزية. 2013/3/20. تم التصفح في 2020/6/11

[6] Alnasrawi, Abbas., (1994), Economic Devastation, Underdevelopment and Outlook in Fran Hazelton, Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy, London, Zed Books Ltd, PP: 72-96.

[7] Gerth, Hans H., & C. Wright Mills, (eds), (1947), From Max Weber: Essays in Sociology, Routledge & Kegan Paul, and New York, Oxford University Press.

[8] اسحق نقاش : شيعة العراق ، ت: عبدالإله النعيمي، ، ط الثالثة، دار المدى ، بغداد ، 2014.صص 58

[9] صادق الأسود: علم الإجتماع السياسي : أسسه و ابعاده ، كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد، العراق، 1990 ص 47

[10] شاكر الأنباري : ثقافة ضد العنف: إطلالة على عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد – اربيل – بيروت ، 2007. ص 56

[11] فريق ابحاث: التحرير و الإشراف اللغوي : حسين بن حمزة (فريق ابحاث) : ديناميكيات النزاع في العراق – تقييم استراتيجي ، معهد الدراسات الستراتيجية ، بغداد –اربيل- بيروت ، 2007 . ص 41

[12] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 661

[13] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 687

[14] زواغي نصيرة ، العقوبات الاقتصادية الدولية واثارها على حقوق الانسان العراق وليبيا أنموذجا رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، .2015 ص 42

[15] صالح خلف صالح ، اثار الاجتياح العراقي للكويت على العالقات العراقية الامريكية 1988-2008 ، رساله ، جامعه الشرق االوسط ، كليه الاداب ، .2010 ص 45

[16]Rosen, M. E. (1991). The united states naval blockade of Iraq: A foreign policy and international law analysis. *International Journal of Public Administration*, *14*(5), 955-1031.

[17]The UN embargo on Iraq following the invasion of Kuwait in August 1990 had clear and declared objectives،

[18]فيصل عادل الوزان : تاريخ الغزو العرا قي للكويت، المقدمات والأحداث والتوابع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٢٠ مص 54

[19]محمد سهيل طقوش : تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥م. ص 36

[20]محمد صلاح سالم : العراق، ماذا جرى؟، آفاق الحاضر واحتمالات المستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة٢٠٠٣،م. ص47

[21]محمد قجالي : حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، .٢٠٠٨-٢٠٠٧ ص 41

[22]قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 661 و 687

[23]كمال ديب : موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣م. ص 41

[24]علي عصام عبد علي. (2012). علاقات العراق مع الأتحاد الأوربي بعد ٢٠٠٣ . *Journal of the College of Basic Education*, *18*(74), 243-251.

[25]وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي لإلحصاء، المجموعة االحصائية)-1990 2003(.

[26]فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم االقتصادية والادارية العدد،27 جامعة بغداد ، العراق ، 2011.

[27]سالم كاظم شاني ، تحليل العالقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي االجمالي في العراق للمدة 1988-2009، رسالة ، جامعة كربالء ، كلية االدارة واقتصاد ، العراق ، .2011 ص 42

[28]خلف بو بكر " العقوبات الاقتصادية في القانون الدولى المعاصر "؛ ديوان لمطبوعات الجامعية ؛ الجزائر 2008 ص 45

[29]-باسيل يوسف بجك ؛ العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولى :- مركز دراسات الوحدة العربية ؛ بيروت ؛ الطبعة الأولى ص 56

[30]هويدا محمد عبد المنعم ؛ العقوبات الدولية وأثرهاء للطباعة ؛ القاهرة2009 ص 65

[31]عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجماعية. الجزائر،2005، ص249

[32]د. مظهر محمد صالح ، بحث حول دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق 2011. 63

[33]، هاني محمود عبد موسى ، ازمة الدولة في العالم العربي دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان.2018 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة تونس المنار ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ص 88

[34]Roy, D. A. (1993). The educational system of Iraq. *Middle Eastern Studies*, *29*(2), 167-197.

[35]د. معن خليل عمر ،د.عبد اللطيف العاني،المشكلات الاجتماعية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد، 1991 .
[36]د. علياء شكري وآخرون،دراسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 .
[37]د. السيد عليوه،إدارة الأزمات والكوارث،مخاطر العولمة والإرهاب الدولي،ط1،دار الأمين،القاهرة ، 2004 .
[38]د. متعب مناف السامرائي،الدول الخارجة من الأزمة ، بحث استرشادي مقدم الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الخارجة من الأزمة، المركز العلمي العراقي، بغداد ، 2009 .
[39]د. قيس النوري،د.عبد المنعم الحسني،النظريات الاجتماعية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2000 .
[40]زكي رمزي،الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 2226 ، الكويت ، 1997
[41]د. إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي، إشكالية الجنس عند العرب ، ط1، بيروت، دار الساقي، 2003 .
[42]د. كامل علاوي كاظم،البطالة في العراق،الواقع الأثار آليات التولد وسبل المعالجة،جامعة الكوفة،كلية الإدارة والاقتصاد ، 2011
[43]Schechla, J. Prospects for the Arab City Facing the Multiple Challenge of War, Conflict, Social Cohesion and the Fulfillment of Human Rights.
[44]د. علياء شكري وآخرون،دراسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 . ص 56
[45]أونر أوزلو، تنمية وإعادة بناء الإقتصاد العراقي،ترجمة:مركز العراق للأبحاث، (بغداد: شركة الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006).
[46]خضير عباس النداوي، أثر انهيار أسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، (بغداد: مجلة قضايا سياسية،العدد السادس عشر،2009).
[47]: "واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2016 وآفاقها المستقبلية."
[48]Jaumotte, F., S. Lall, and C. Papageorgiou. 2013. "Rising Income Inequality: Technology, or Trade and
Financial Globalization?" IMF Economic Review 61 (2): 271–309.
[49]بشار محمد عويد ، وجبار عبد جبيل ، الواقع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية (الغير نفطية) مع تركيا للمدة (1998-2011) ، واثرها في التبعية الاقتصادية والسياسية ، مجلة.2014، لاداب ، جامعة بغداد ، العدد108
[50]بريهي ،فارس كريم ،الاقتصاد العراقي ... فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات،27 الاقتصادية والتنمية البشرية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، العدد.2011 ص 65
[51]، البياتي ستار جبار خليل ، الانكشاف الاقتصادي للعراق وانعكاساته في الاقتصاد الوطنيوقائع المؤتمر العلمي الاقتصاد العراقي المنعقد في كلية الإدارة والاقتصاد_جامعة البصرة. كلية شط العرب الجامعة للفترة 20-21/4/2016
[52]تبال، احمد حسين واخرون، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة 1980-2010 ، مجلة جامعة الاتبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 6، العدد.2014، 12
[53]جاسم ،محمد سلمان ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 23، العدد.101،2017

[54]حسين ،سرمد على ، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في،2 العراق للمدة (1990-2004)، مجلة التقني ، هيئة التعليم التقني ، المجلد 23، العدد.2010

[55]الخاقائي ، نوري عبد الرسول ، علي خضير كريم ، تحرير التجارة الخارجية في العراقالواقع ، الأثار ، الأفاق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة الكوفة ، السنة :. ،العاشرة ، المجلد 8 ، العدد201431

[56]دواي ، مهدي صالح ، عمر محمد عكاوي ، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية 2014 - 2004 دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة. ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد105 ص 52

[57]رزوقي ،وهيب ،انتصار، التكييف الهيكلي في اطار الإصلاح الاقتصادي (تقويم التجربة المصرية)، مجلة العراقية للعلاقات الإدارية ، بحث مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة.2012، كربلاء مجلد 8 ،،عدد34 ص 33

[58]رشيد ، السالم ، احمد جبر سالم، عباس علي محمد ،متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق مجلة العلوم الاقتصادية بحث مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة.2018 ،المجلد 12 ،عدد،49 ص 74

[59]الساعدي ،حيدر عليوي شامي ، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار،الأجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد10. 2015 ،العدد33 ص 120.

المصادر

1. كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، .2013 ص 58
2. وزارة التخطيط الجهاز المركزي لإلحصاء ، المجموعة الاحصائية للسنوات -1991 .2003 ص 47
3. فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات االقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية العدد،27 جامعة بغداد ، العراق ، .2011 ص 47
4. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي لإلحصاء، المجموعة االحصائية)-1990 .)2003
5. سبونيك، هانس فون، (2013)، العراق: 1990 الى 2003، خيانة شعب والإفلات من العقاب للأبد. مقال مترجم عن الأنكليزية. 2013/3/20. تم التصفح في 2020/6/11
6. Alnasrawi, Abbas., (1994), Economic Devastation, Underdevelopment and Outlook in Fran Hazelton, Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy, London, Zed Books Ltd, PP: 72-96.
7. Gerth, Hans H., & C. Wright Mills, (eds), (1947), From Max Weber: Essays in Sociology, Routledge & Kegan Paul, and New York, Oxford University Press.

8. اسحق نقاش : شيعة العراق ، ت: عبدالإله النعيمي، ، ط الثالثة، دار المدى ، بغداد ، 2014.صص 58
9. صادق الأسود: علم الإجتماع السياسي : أسسه و ابعاده ، كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد، العراق، 1990 ص 47
10. شاكر الأنباري : ثقافة ضد العنف: إطلالة على عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد – اربيل – بيروت ، 2007 . ص 56
11. فريق ابحاث: التحرير و الإشراف اللغوي : حسين بن حمزة (فريق ابحاث) : ديناميكيات النزاع في العراق – تقييم استراتيجي ، معهد الدراسات الستراتيجية ، بغداد –اربيل- بيروت ، 2007 . ص 41
12. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 661
13. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 687
14. زواغي نصيرة ، العقوبات الاقتصادية الدولية واثارها على حقوق الانسان العراق وليبيا أنموذجا رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، .2015 ص 42
15. صالح خلف صالح ، اثار الاجتياح العراقي للكويت على العالقات العراقية الامريكية 1988-2008 ، رساله ، جامعه الشرق االوسط ، كليه الاداب ، .2010 ص 45
16. Rosen, M. E. (1991). The united states naval blockade of Iraq: A foreign policy and international law analysis. International Journal of Public Administration, 14(5), 955-1031.
17. The UN embargo on Iraq following the invasion of Kuwait in August 1990 had clear and declared objectives،
18. فيصل عادل الوزان : تاريخ الغزو العرا قي للكويت، المقدمات والأحداث والتوابع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٢٠م ص 54
19. محمد سهيل طقوش : تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥م. ص 36
20. محمد صلاح سالم : العراق، ماذا جرى؟، آفاق الحاضر واحتمالات المستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة٢٠٠٣،م. ص47

21. محمد قجالي : حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ص 41

22. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 661 و 687

23. كمال ديب : موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الأمريك ية والمقاومة والتحرير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣م. ص 41

24. علي عصام عبد علي. (2012). علاقات العراق مع الأتحاد الأوربي بعد ٢٠٠٣. Journal of the College of Basic Education, 18(74), 243-251.

25. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي لإلحصاء، المجموعة االحصائية)-1990 .2003(

26. فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم االقتصادية والادراية العدد،27 جامعة بغداد ، العراق ، .2011

27. سالم كاظم شاني ، تحليل العالقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي االجمالي في العراق للمدة 1988-2009، رسالة ، جامعة كربالء ، كلية االدارة واقتصاد ، العراق ، .2011 ص 42

28. خلف بو بكر " العقوبات الاقتصادية في القانون الدولى المعاصر "؛ ديوان لمطبوعات الجامعية ؛ الجزائر 2008 ص 45

29. -باسيل يوسف بجك ؛ العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولى :- مركز دراسات الوحدة العربية ؛ بيروت ؛ الطبعة الأولى ص 56

30. هويدا محمد عبد المنعم ؛ العقوبات الدولية وأثرهاء للطباعة ؛ القاهرة2009 ص 65

31. عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجماعية. الجزائر،2005، ص 249

32. د. مظهر محمد صالح ، بحث حول دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق 2011 .63

33. ، هاني محمود عبد موسى ، ازمة الدولة في العالم العربي دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان.2018 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة تونس المنار ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ص 88

34. Roy, D. A. (1993). The educational system of Iraq. Middle Eastern Studies, 29(2), 167-197.

35. د. معن خليل عمر ،د.عبد اللطيف العاني،المشكلات الاجتماعية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد، 1991 .

36. د. علياء شكري وآخرون،دراسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 .

37. د. السيد عليوه،إدارة الأزمات والكوارث،مخاطر العولمة والإرهاب الدولي،ط1،دار الأمين،القاهرة ، 2004 .

38. د. متعب مناف السامرائي،الدول الخارجة من الأزمة ، بحث استرشادي مقدم الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الخارجة من الأزمة، المركز العلمي العراقي، بغداد ، 2009 .

39. د. قيس النوري،د.عبد المنعم الحسني،النظريات الاجتماعية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2000 .

40. زكي رمزي،الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 2226 ، الكويت ، 1997

41. د. إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي، إشكالية الجنس عند العرب ، ط1، بيروت، دار الساقي، 2003 .

42. د. كامل علاوي كاظم،البطالة في العراق،الواقع الآثار آليات التولد وسبل المعالجة،جامعة الكوفة،كلية الإدارة والاقتصاد ، 2011

43. Schechla, J. Prospects for the Arab City Facing the Multiple Challenge of War, Conflict, Social Cohesion and the Fulfillment of Human Rights.

44. د. علياء شكري وآخرون،دراسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 . ص 56

45. أونر أوزلو، تنمية وإعادة بناء الإقتصاد العراقي،ترجمة:مركز العراق للأبحاث، (بغداد: شركة الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006).

46. خضير عباس النداوي، أثر انهيار أسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، (بغداد: مجلة قضايا سياسية،العدد السادس عشر،2009).

47. : "واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2016 وآفاقها المستقبلية".

48. Jaumotte, F., S. Lall, and C. Papageorgiou. 2013. "Rising Income Inequality: Technology, or Trade and

49. Financial Globalization?" IMF Economic Review 61 (2): 271–309.

50. بشار محمد عويد ، وجبار عبد جبيل ، الواقع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية (الغير نفطية) مع تركيا للمدة (2011-1998) ، واثرها في التبعية الاقتصادية والسياسية ، مجلة.2014، لاداب ، جامعة بغداد ، العدد108

51. بريهي ،فارس كريم ،الاقتصاد العراقي ... فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات،27 الاقتصادية والتنمية البشرية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، العدد.2011 ص 65

52. ، البياتي ستار جبار خليل ، الانكشاف الاقتصادي للعراق وانعكاساته في الاقتصاد الوطنيوقائع المؤتمر العلمي الاقتصاد العراقي المنعقد في كلية الإدارة والاقتصاد_جامعة البصرة. كلية شط العرب الجامعة للفترة 20-21/4/2016

53. تبال، احمد حسين واخرون، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة 2010-1980 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 6، العدد.2014 ،12

54. جاسم ،محمد سلمان ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 23، العدد.101،2017

55. حسين ،سرمد على ، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في،2 العراق للمدة (2004-1990)، مجلة التقني ، هيئة التعليم التقني ، المجلد 23، العدد.2010

56. الخاقائي ، نوري عبد الرسول ، علي خضير كريم ، تحرير التجارة الخارجية في العراقالواقع ، الأثار ، الأفاق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة الكوفة ، السنة :. ،العاشرة ، المجلد 8 ، العدد2014 31

57. دواي ، مهدي صالح ، عمر محمد عكاوي ، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية 2014 - 2004 دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة. ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد105 ص 52

58. رزوقي ،وهيب ،انتصار، التكييف الهيكلي في اطار الإصلاح الاقتصادي (تقويم التجربة المصرية)، مجلة العراقية للعلاقات الإدارية ، بحث مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة.2012، كربلاء مجلد 8 ،،عدد34 ص 33

59. رشيد ، السالم ، احمد جبر سالم، عباس علي محمد ،متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق مجلة العلوم الاقتصادية بحث مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة.2018 ،المجلد 12 ،عدد،49 ص 74

60. الساعدي ،حيدر عليوي شامي ، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار،الأجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد10. 2015 ،العدد 33 ص 120

The modern social repercussions of the collective muscle on Iraq from (2003 1990)

Assist Lect .Qassem ajaj alwan

Ministry of Education

kasemajaj1986@gmail.com

Keywords : Siege. Economic and social effects. Iraq

Summary:

This study investigates the profound social and economic impacts of the United Nations sanctions imposed on Iraq from 1990 to 2003, following the country's invasion of Kuwait. Although the sanctions aimed to weaken Iraq's political regime, they severely affected the broader population, disrupting all aspects of daily life and development. Economically, Iraq faced hyperinflation, currency devaluation, and a near-total reliance on the "oil-for-food" program, which was insufficient to meet the basic needs of the people. Socially, the sanctions led to a drastic increase in poverty, unemployment, and deterioration in health and educational services. The middle class diminished, while societal issues like child labor and urban migration grew. The research concludes that the sanctions had long-lasting effects on Iraq's socio-economic infrastructure, which continue to impact the nation, highlighting the broader implications of prolonged economic sanctions on a civilian population.